النهج الديمقراطي

ⴰⵙⵔⵉⴷ ⴰⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵜⵉ

■ العدد : 606 ■ من 22 الى 28 ماي 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

أزمة العطالة بالمغرب الأسباب وشروط المواجهة

عبد النبي بوكرين:

ضيف العدد

إن ما يحتاجه الشباب المغربي اليوم هو طرح الأسئلة الحارقة والانخراط الواعي في عملية بناء صرح تنظيمي وسياسي لا يجيب على تطلعاته وفقط بل يجيب على أزمة المجتمع بأكمله

15

السلطة والنخب السياسية في أوحال التقليد المخزني 06

سوريا : مؤامرة التقسيم لخدمة المشروع الصهيو/امبريالي 11

07 08 09

كلمة العدد:

ملاحظات حول أزمة اليسار المغربي ومهام الماركسيين–اللينينيين

يعيش اليسار المغربي أزمة مستدامة تتفاقم سنة بعد سنة.

ولعل أحد أهم سمات هذه الأزمة هي الضعف والتراجع المستمر لارتباطه بالطبقات والفئات والشرائح التي من المفترض أنه يمثل مصالحها، وفي مقدمتها الطبقة العاملة والكادحين بشكل عام.

إن أسباب هذا الواقع المتردي متعددة:

> على المستوى الفكري:

تراجع القناعة بالماركسية وتراجع الروح الثورية بسبب أزمة البديل الاشتراكي الناتج عن انهيار تجارب بناء الاشتراكية(الإتحاد السوفيتي) أو التحديات التي تواجهها (كوبا وفيتنام وفينزويلا والصين...) وانهيار جل حركات التحرر الوطني وضعف المجهود لتطوير الفكر الماركسي واختراق الفكر البرجوازي للمنظمات والمناضلين اليساريين، وخاصة فكر ما بعد الحداثة الذي يشكك في أسس الفكر التقدمي وجدوى التغيير ويطرح كبديل الاكتفاء بالعمل على قضايا جزئية وعلى الهويات وعلى قضايا مجتمعية والترويج للعمل في «المجتمع المدني».

> على المستوى السياسي:

- على المستوى الدولي:

خطأ وضع جزء كبير من اليسار التناقض مع روسيا والصين في نفس مستوى التناقض مع المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل ألد عدو لشعوب المعمور قاطبة.

> على المستوى الإقليمي:

خطأ العداء لمحور المقاومة، أو، على الأقل، تبخيس دوره في إسناد المقاومة الفلسطينية والتصدي للكيان الصهيوني، خاصة قبل طوفان الأقصى.

> على المستوى الوطني:

• اعتبار جزء من اليسار أن التغيير سيتم بواسطة العمل في المؤسسات "الديمقراطية" المزعومة للنظام بينما تجربة أكثر من ستين عاما من الانتخابات تفند ذلك.

• عدم اعتبار جزء من اليسار أن المخزن، وخاصة المافيا المخزنية، كعقبة كأداء أمام أي تقدم ديمقراطي واجتماعي واقتصادي وضرورة بناء أوسع جبهة ضده تضم كل المتضررين منه، أيا كانت مواقعهم الطبقية ومرجعياتهم الأيديولوجية.

• انحصار عمل اليسار، أساسا، في المجالات التالية:

العمل النقابي الذي يعرف الضعف والانكماش وسيطرة شبه التامة لبيروقراطيات تمارس التعاون الطبقي مع الباطرونا والدولة على حساب الطبقة العاملة والشغيلة.

العمل الحقوقي الذي لا زال اهتمامه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضعيفا.

إهدار طاقات كبيرة في العمل في العديد من منظمات «المجتمع المدني» البعيدة عن الهموم الحقيقية للجماهير الشعبية.

ما العمل؟:

لن يتعافى اليسار من ضعفه وتشرذمه إلا بقدر ما يسترجع اليسار الماركسي–اللينيني قوته وتجدره في الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وهو ما يتطلب منه ما يلي:

أ – خوض صراع فكري قوي من أجل استرجاع الماركسية–اللينينية وهجها، كمنهج للتحليل ونظرية في التغيير الثوري. هذا الصراع الذي يجب ن يواجه أهم الطروحات الراهنة التي تشكك في الأسس التي إنبات عليها الماركسية، وخاصة:

–ضد الأفكار التي تنفي كون الصراع الطبقي بين البرجوازية والطبقة العاملة هو الصراع الأساسي وأن أدواته (النقابة كأداة للنضال الاقتصادي والحزب كأداة للنضال السياسي) هي الأساسية وليس الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني الذي تسيطر عليه المنظمات غير الحكومية الممولة، في الغالب، من طرف المؤسسات الإمبريالية.

–ضد «الوهم الديمقراطي» الذي يطمس الأساس الطبقي لأية ديمقراطية. ويعتبر بالتالي أن التغيير الجذري يمكن أن يتم من خلال الانتخابات فقط والتي تقدم وكأنها أعظم تعبير عن الديمقراطية وتعطي نفس الحظوظ للجميع وأن أجهزة الدولة محايدة في الصراع الدائر في المجتمع. والحقيقة أنه بدون التحكم في المفاصل الأساسية للاقتصاد وتفكيك أجهزة الدولة الموروثة عن الأنظمة السابقة وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية شعبية، يسهل على البرجوازية، التي حافظت على هيمنتها الاقتصادية، استعادة هيمنتها السياسية (حالة البرازيل وبوليفيا والتشيلي أيام أليندي...).

في نفس الوقت الذي يجب انتقاد التوجهات الاصلاحية وسط اليسار، يجب خوض الصراع، بدون كلل أو ملل، من أجل الوحدة النضالية لكل مكونات اليسار.

–العمل المستميت من أجل تصحيح أوضاع الحركة النقابية وتصور البسار للعمل النقابي.

–عدم الاكتفاء بالعمل النقابي مع الطبقة العاملة وعموم الكادحين، بل إعطاء أهمية خاصة للتواجد اليومي مع العمال والكادحين ومساندة نضالاتهم ونشر الوعي الطبقي الثوري وسطهم.

–احتضان والانخراط في النضالات التي تخوضها تنظيمات ذاتية شعبية عديدة ومتنوعة مستقلة عن القوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة التي تشكل ميزة أساسية للصراع الطبقي في بلادنا في المرحلة الحالية.

www.annahjaddimocrati.org • annahjad@gmail.com ■ السحب: Anteprima

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

النهج الديمقراطي العمالي يرفض إجراء المناورات العسكرية «الأسد الإفريقي» ببلادنا ويدين بشدة استقبال الجنود الصهاينة من "وحدة الجولاني" الإرهابية

في الوقت الذي يصعد فيه الكيان الصهيوني حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في حق الشعب الفلسطيني، وخصوصا في قطاع غزة، والتي ذهب ضحيتها لحد الآن أكثر من 54 الف شهيد منهم اكثر من 18 ألف طفل واكثر من 12 ألف من النساء بالإضافة إلى أكثر من 10 آلاف مفقود وأكثر من 150 ألف جريح، وفي الوقت الذي يتصاعد فيه رفض الشعب المغربي لسياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني، و يشتد فيه الخناق على هذا الكيان المجرم، وتتوسع فيه حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني على الصعيد العالمي، يقوم النظام المخزني باستقبال جنود صهاينة من لواء " الجولاني" للمشاركة في مناورات ما يسمى "الأسد الإفريقي"، هذا اللواء الإرهابي المشهور بارتكابه المجازر والجرائم المروعة بقطاع غزة في حق المدنيين الفلسطينيين و الأطباء و عمال الإغاثة والمسعفين التابعين للأمم المتحدة والصحفيين... وقبل ذلك تم السماح لرسو "سفن الإبادة" المحملة بالعتاد العسكري في ميناءي طنجة والدار البيضاء في إطار تنفيذ مقتضيات إتفاقية التطبيع المخزنية مع الكيان النازي الغاصب.

إننا في المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ نجدد عزمنا على النضال حتى إسقاط سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني فإننا:

-نرفض إجراء هذه المناورات العسكرية ببلادنا وجعلها قاعدة ارتكازية مستباحة للتدخلات الإمبريالية والصهيونية بالقارة الافريقية، وندين بشدة تدنيس الجنود الصهاينة لتراب بلادنا و الذين كان من المفروض اعتقالهم ومحاكمتهم على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبوها، ونعتبر ذلك دعما و تشجيعا صريحا للكيان الصهيوني للتمادي في حربه الإجرامية في حق الشعب الفلسطيني قصد تهجيره من وطنه وتصفية قضيته.

-ندين بشدة حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي و التجويع و التدمير الشامل والممنهج لقطاع غزة التي تتم بإشراف ومشاركة مباشرة من طرف الدول الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. كما ندين صمت وعجز المنتظم الدولي و الأدوار الخيانية والمتواطئة للأنظمة العربية الرجعية و في مقدمتها الخليجية التي تمول بأموال النفط الحروب القذرة والمخططات الإمبريالية ضد الشعوب والدول الوطنية المساندة للشعب الفلسطيني.

-نجدد إسنادنا وتضامننا مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الوطنية الموحدة التي نعتبرها السبيل الوحيد لتحقيق أهدافه في عودة اللاجئين وتقرير المصير وبناء دولته الوطنية الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس.

- نعتز بنضالات الشعب المغربي المتواصلة المساندة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، و ندعو إلى تصعيد هذه النضالات وتنويعها، وخاصة في إطار الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، من أجل إسقاط التطبيع بكافة أشكاله وفضح المطبعين ومشاريعهم الخبيثة التي تستهدف ثقافة التضامن والإسناد التي تميز الشعب المغربي في علاقته بالقضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني من الاحتلال الصهيوني الغاصب.

كما نعتز باستمرار هبات الشعوب في اوربا وأمريكا الشمالية الداعمة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ويدعو شعوب منطقتنا المغاربية والعربية وقواها الوطنية والثورية إلى الانتفاض على واقع الجمود والخنوع والانتظارية القاتلة والانخراط في النضال للتخلص من الأنظمة العربية العميلة كشرط لفتح آفاق التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي و تحرير المنطقة من الإمبريالية والصهيونية.

المكتب السياسي
19 ماي 2025.

كلمة المكتب السياسى فى أربعينية الفقيد الرفيق عثمان الحاجى

بمناسبة أربعينية فقيدنا المناضل الرفيق عثمان الحاجي، نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي بتنسيق مع عائلة الفقيد واصدقاؤه حفل تأبين، حضره اضافة لأفراد عائلة الفقيد ورفاقه من الحزب وممن عاشوا معه تجربة الاعتقال السياسي، مجموعة مراكش، رفاق الشهيدين بالهواري والدريدي، مناضلات ومناضلين من مختلف القوى اليسارية والتقدمية بمراكش ومن الجبهة المغربية لدعم فلسطين...، حيث قدمت كلمات وشهادات حول المسار النضالي للفقيد اضافة لفقرات فنية، نقدم هنا كلمة المكتب السياسي للحزب ونعتذر عن عدم التمكن من نشر باقي الكلمات والشهادات والفقرات التي يمكن الاطلاع عليها في الصفحة الرسمية للحزب.

كلمة الرفيق جمال براجع باسم المكتب السياسي

عائلة الفقيد الرفيق عثمان،
رفاق ورفيقات الفقيد؛
الحضور الكريم؛
تحية النضال والصمود والوفاء للشهداء؛

باسم المكتب السياسي وكافة مناضلات ومناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي نجدد تعازينا الحارة ومواساتنا الصادقة للعزيز يحي ابن الفقيد الرفيق عثمان حجي ولجميع أفراد عائلته ورفاقه/ته وأصدقاءه وصديقاته متمنين للجميع الصبر الجميل في فقدان هذا المناضل الثوري المخلص والمبدئي.

بوفاة الرفيق عثمان حجي يكون حزب النهج الديمقراطي العمالي واليسار والشعب المغربي قاطبة قد فقدوا أحد المناضلين الثوريين الأفذاذ الذين حفروا أسماءهم عميقا في التاريخ السياسي والنضالي لبلادنا بمساهماتهم الفكرية والسياسية والنضالية الكبيرة والغنية وإخلاصهم ووفاءهم لمشروع التغيير الثوري ببلادنا من أجل التحرر الوطني والديمقراطية على طريق الاشتراكية والذي وضعت أسسه الفكرية والسياسية الحركة الماركسية اللينينية المغربية وخصوصا منظمة «إلى الأمام» منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، وطورها ودققها حزب النهج الديمقراطي العمالي على المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية، كاستمرار فكري وسياسي لهذه الحركة، في زمن تصاعد التوحش الرأسمالي الإمبريالي الصهيوني في العالم والاستبداد المخزني في بلادنا. هذه هي البيئة الفكرية والسياسية والنضالية التي تربى وترعرع فيها الرفيق عثمان وتشبع بقيمها الثورية والإنسانية والتي جعلت منه منارة إشعاعية وسط رفاقه ورفيقاته في الحزب واليسار ووسطه الاجتماعي وخصوصا بمدينة مراكش المناضلة.

إنها خسارة كبيرة لا تعوض. فالرفيق عثمان من طينة المناضلين الماركسيين المخلصين لقضايا الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وللقضايا الإنسانية العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. مناضل كرس كل حياته، إلى جانب رفاقه ورفيقاته، في النضال من أجل تحرر شعبنا من الاستبداد وتحقيق الديمقراطية التي تكفل للشعب المغربي تقرير مصيره والعيش بكرامة. وتاريخه النضالي المجيد والغني شاهد على تموقعه واصطفافه الثابت والدائم إلى جانب العمال والكادحين وكل المقهورين والمظلومين. وقد قدم في سبيل ذلك تضحيات جسيمة من حياته وأسرته وصحته وشبابه، وواجه كل المحن والمعاناة والقهر بالصمود والثبات على المبادئ والأهداف التي آمن بها، وتحدى كل أنواع القمع والتعذيب والتنكيل والترهيب التي تعرض لها في المخافر السرية للبوليس وفي السجن حيث عانى، إلى جانب رفاقه في مجموعة مراكش 1984، من كل أشكال القمع والحرمان والترهيب. وظل شامخا شموخ الشهداء الأبطال من طينة زروال وسعيدة والتهاني ورحال وبنبركة وبنجلون والدريدي وبلهوري رفيقاه في المجموعة، اللذين استشهدا في السجن على إثر الإضراب عن الطعام، وغيرهم من الشهداء والشهيدات. وبعد خروجه من السجن في سنة 1994، الذي قضى فيه 10 سنوات، تحدى المرض والإقصاء والحصار والفقر والتهميش، كغيره من المعتقلين السياسيين، فواصل مسيرة النضال في إطار النهج الديمقراطي الذي تحول في مؤتمره الوطني الخامس في صيف 2022 إلى حزب النهج الديمقراطي العمالي. وخلال هذه المسيرة النضالية كرس الرفيق عثمان جهوده في بناء وتقوية ونشر اشعاع الحزب في مراكش والجهة مستندا في ذلك إلى قناعته الماركسية اللينينية بضرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كمهمة آنية وضرورية لا تقبل التأجيل، وفي تقوية وتطوير علاقات النضال الوحدوي بين القوى اليسارية والديمقراطية مستثمرا في ذلك رصيده وتكوينه الفكري والسياسي الهام وكاريزمية شخصه وأخلاقه النضالية وقدرته على التواصل و الإنصات والإقناع وتدبير الاختلافات مما جعله محط ثقة بين رفاقه/ته ومناضلي/ات القوى اليسارية والديمقراطية بمدينة مراكش التي لعب فيها دورا كبيرا في تعزيز العلاقات بين اليساريين/ات هيئات و أفراد كما يشهد على ذلك كل من عايش الرفيق واحتك به. دون أن ننسى دوره في نضالات ضحايا ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا والتي كان أحد ضحاياها، و حضوره وأدواره ومساهماته النضالية الميدانية في دعم وإسناد النضالات العمالية والشعبية في المدينة والجهة. وكلنا يتذكر وقوفه، مؤخرا مع ضحايا زلزال الحوز ودعمه لهم من أجل حقهم في السكن والتعويضات والخدمات الاجتماعية وغيرها.

عائلة الرفيق عثمان؛
أيتها الرفيقات أيها الرفاق؛

عاش الرفيق عثمان ومات مناضلا شامخا، وسيبقى خالدا وحاضرا في عقولنا وقلوبنا وفي الذكرة الجماعية لحزبنا ولليسار وللشعب المغربي، يمدنا، إلى جانب الشهداء والرفاق/ات الذين فقدناهم/ن، بطاقة مواصلة طريق النضال الثوري لتحقيق التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية على طريق الشيوعية.

فالمجد والخلود لك أيها الرفيق العزيز؛
المجد والخلود للشهداء؛
وعهدا على مواصلة المسير حتى تحرر شعبنا وتقرير مصيره.

عن المكتب السياسي
الأمين العام: جمال براجع.

المؤتمر 14 للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، رهانات وتحديات

عبد السلام العسال

تقديم:

من المعلوم أن أكبر جمعية حقوقية مناضلة بالمغرب، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ستعقد مؤتمرها الرابع عشر أيام 23، 24 و25 ماي 2025، ببوزنيقة، وبهذه المناسبة سوف نحاول، من خلال هذا المقال، تسليط الضوء، على التجربة النضالية للجمعية وآفاق نضالها الوحدوي، بما يحقق لشعبنا سيادته على ممارسة حقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبناء مجتمع ديمقراطي شعبي على أنقاض النظام المخزني الطبقي المعادي لشعبنا ولقواه الديمقراطية عامة.

إذا كان من المؤكد أن مؤتمر الجمعية، وككل مؤتمراتها السابقة، سيقف ، بالدرس والتحليل باعتماد المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، على أوضاع حقوق الإنسان ببلادنا حاليا، وأنه سيرسم آفاقا رحبة للنضال الحقوقي الوحدوي لمواجهتها، فضلا عن كونه سينكب على إخضاع تجربة الجمعية، التنظيمية والنضالية، للسنوات الثلاث الفاصلة بين المؤتمرين الثالث عشر والرابع عشر، للتقييم واستخلاص الدروس، من خلال الوقوف على أهم نقط القوة ونقط الضعف لهذه التجربة النضالية الممتدة لحوالي نصف قرن من الزمان، من أجل مغرب تسوده قيم الكرامة والحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وكافة حقوق الانسان للجميع،

الجمعية وهي تخلد مؤتمرها الرابع عشر، لابد أن تتساءل: ما هي حصيلة نضال الجمعية طيلة هذه المسيرة من العطاء الحقوقي المشرف؟

للإجابة عن هذا السؤال، سأحاول، من خلال هذه المقال من جهة، بسط جرد كرونولوجي لأهم ما حققته الجمعية من مكتسبات هامة في مجالي دفاعها المستميت عن حقوق الإنسان ونشر ثقافة وقيم حقوق الإنسان، انطلاقا من مرجعيتها الدولية المجسدة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مما سيمكننا من التعرف، أكثر، على الأهمية التاريخية لوجود الجمعية في قلب نضال المجتمع المغربي من أجل كافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما سأحاول من جهة أخرى، طرح بعض أهم الانتظارات والتحديات المطروحة على الجمعية في مؤتمرها الوطني القادم وفي المرحلة التي تليه.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: صيرورة نضالية وتنظيمية مشرفة:

من المعلوم أن الجمعية تأسست يوم 24 يونيو 1979، كإطار حقوقي مميز، ينحدر مؤسسوه ومؤسساته، من تجارب سياسية ونقابية وجمعوية ونسائية تقدمية، ما يعني أن ولادة الجمعية لم تكن قسرية أو رهينة بالصدفة أو بحسابات ضيقة أو بالرغبة في تصفية حسابات عابرة، وإنما كانت ولادة طبيعية كاملة ومكتملة، في ظل صراع مجتمعي مرير إبان سنوات الجمر والرصاص، حيث وجدت نفسها، مباشرة، أمام آلة القمع والتضييق لخنق كل صوت معارض لسياسة نظام سياسي استبدادي، تسلطي ودموي، فما كان لها إلا أن تنخرط، وبقوة، في وجه هذا النظام القمعي ومواجهة سياسته الطبقية المعادية وفضحها بكل ما أوتيت من قوة وجرأة.

ولهذا السبب، فلا غرابة أن تنال الجمعية، ومنذ تأسيسها، نصيبا وافرا من القمع الذي عرفته البلاد خلال هذه الفترة، إذ ضاعف النظام من أسلوب تضييقه عليها فقام بمنع العديد من أنشطة فروعها، وعمل على منعها من عقد مؤتمرها الوطني الثاني مرتين في مارس وفي يونيو 1983، كما قام باعتقال العديد من منخرطيها ومنخرطاتها، وضمنهم/ن أطر قيادية في أجهزتها الوطنية، ومازال النظام المخزني، إلى يومنا هذا، يواصل تضييقه الممنهج على الجمعية بأشكال مختلفة.

غير أن الجمعية، ظلت، ولا تزال، صامدة وشامخة كمنارة مشعة في ظلام الديجور المخزني، فلم تستسلم للقمع والتضييق والحصار، بل واصلت نضالها المشرف باستماتة، مما مكنها، خلال 46 سنة من تواجدها في الساحة الحقوقية، من ترسيخ توجهاتها التنظيمية والفكرية الكبرى المبنية على مبادئها الستة الموجهة لعملها، وعلى صمودها البطولي في وجه الهجمة المخزنية ضدها، وهكذا، وفي ظل معمعان الصراع والمواجهة والاشتغال الدؤوب، راكمت الجمعية تجربة غنية في مجال التنظيم الذي ظل، كإطار لتصريف المبادئ والقناعات والتصورات، يشكل أحد أبرز مجالات الاهتمام الداخلية المهمة في عمل الجمعية، وانشغالا أساسيا من انشغالاتها الكبرى، باعتباره آلية أساسية للنضال الحقوقي المنظم والمنتج، القريب من ضحايا الانتهاكات أينما كانوا وللتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان أيا كانت مصادرها.

ففي إطار هذا الصراع المرير، والصمود البطولي للجمعية في وجه الحصار المخزني، واعتمادا على مبدأ جماهيرية النضال الحقوقي في علاقته بباقي المبادئ الموجِّهة، المنصوص عليها في ديباجة قانونها الأساسي، وعلى القناعات الراسخة لمناضلاتها ومناضليها، استطاعت الجمعية أن توسع صفوفها وتضم إليها الآلاف من المواطنين/ات، فازداد عدد فروعها التي أصبحت تتواجد في العديد من مناطق المغرب (حوالي 100 فرع محلي وجهوي ولجان تحضيرية)، منها ثلاثة فروع بالخارج (فرنسا، بلجيكا، كندا)، وبفضل هذا الامتداد التنظيمي، تقوت، أكثر، قدرات الجمعية في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وفي العمل الميداني لمواجهتها عبر فضح مصادرها ومؤازرة ضحاياها، فتوسع إشعاع الجمعية وانتشر صيتها على الصعيدين الوطني والدولي، فأصبحت، بالتدريج، مصدرا مهما للمعلومة حول أوضاع حقوق الإنسان ببلادنا بالنسبة للعديد من الهيئات والمنابر الإعلامية الوطنية والدولية، كما أصبحت، في نفس الوقت، مقصدا لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على اختلاف مجالاتها، خاصة وأن اختيارها التنظيمي الجماهيري قد مكنها، من التواجد، عن قرب، إلى جانب فئات الشعب المغربي المتضررة من مخططات السياسات الطبقية المعادية لحقوق ومكتسبات شعبنا، فكانت، ولازالت، متواجدة في مقدمة الهيئات الحقوقية المناضلة من أجل الحقوق المدنية والسياسية، وفي مقدمتها مؤازرة المعتقلين/ات السياسيين/ات، بمختلف مشاربهم/ن السياسية والإيديولوجية، والنضال من أجل إطلاق سراحهم/ن، كما أنها كانت، وما تزال، منخرطة في قلب نضالات الشعب المغربي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في أبعادهما الشاملة، ومؤازرة لضحايا الانتهاكات في كل المجالات، بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفضلا عما تقوم به الجمعية في مجال الحماية، فإنها لم تدخر أي جهد للعمل في مجال النهوض، إذ خلقت العديد من الفضاءات المهمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بقيمها في أوساط المجتمع(جامعات، مخيمات، نوادي حقوق الإنسان...) وساعدها في ذلك، على الخصوص، إبرامها اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية (2004)، وكذا إبرامها العديد من الشراكات مع منظمات وسفارات أجنبية، حول مشاريع حقوقية تربوية متنوعة، نفذت، في إطارها، العديد من البرامج التكوينية لفائدة شرائح مختلفة من الشعب المغربي، استفاد منها الآلاف من المشاركين/ات، من بينهم/ن، تلاميذ وتلميذات بمختلف أسلاك التعليم، وطالبات وطلبة في الجامعات المغربية، ونساء ورجال التعليم، وصحافيين/ات، وفنانون/ات وأساتذة وأستاذات باحثون/ات وغيرهم/ن.

هذه الصيرورة النضالية والتنظيمية بنفسها الجماهيري الممتد لعقود، سهلت على الجمعية مهمة التشرف بأن تكون رائدة في التأسيس النظري/ المبدئي والعملي/ الميداني للعمل الوحدوي، ليس فقط على مستوى التنظيمات الحقوقية فقط، ولكن أيضا على مستوى الهيئات الديمقراطية والحية المناهضة للسياسات المخزنية التصفوية لحقوق ومكتسبات شعبنا، فساهمت، بشكل كبير، في تأسيس العديد من الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية أو الانضمام إلى الموجودة منها والمساهمة في قيادتها وتفعيلها (الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، الشبكة المغربية الديمقراطية للتضامن مع الشعوب، الجبهة الاجتماعية المغربية، الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع....).

إن هذا التراكم النضالي المتنوع للجمعية هو ما بوأها احتلال مكانة مهمة وطنيا وإقليميا ودوليا، ملؤها الاحترام والتقدير، الشيء الذي مكنها من الحصول على الجائزة الأفريقية للمدافعين عن حقوق الانسان، ومن حصول رئيستها السابقة، الرفيقة

←

> إن الجمعية مطالبة ببذل المزيد من الجهود للمساهمة، أكثر من أي وقت مضى، في تقوية النضال الوحدوي بروح وحدوية عالية بهدف لف كافة القوى الديمقراطية والحية، الغيورة على حقوق الإنسان، في جبهات وشبكات وطنية وجهوية ومحلية، وتعزيز وتقوية الموجودة منها، لتكريس المزيد من النضال المشترك حول ملفات وقضايا تستأثر باهتمام الجميع...

إن هذا التراكم النضالي المتنوع للجمعية هو ما بوأها احتلال مكانة مهمة وطنيا وإقليميا ودوليا، ملؤها الاحترام والتقدير، الشيء الذي مكّنها من الحصول على الجائزة الأفريقية للمدافعين عن حقوق الانسان، ومن حصول رئيستها السابقة، الرفيقة خديجة رياضي، على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، غير أن النظام المخزني لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذا التراكم المشرف للجمعية،

خديجة رياضي، على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، غير أن النظام المخزني لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذا التراكم المشرف للجمعية، فلجأ، بشكل ممنهج وشامل، إلى تعميق التضييق عليها ومحاصرتها ومنعها بأشكال مختلفة، وخاصة بعد التصريح المخزي لوزير الداخلية الأسبق، أمام البرلمان بتاريخ 15 يوليوز 2014، والذي كان بمثابة ضوء أخضر لمواصلة تضييق الخناق على الجمعية بكل الأشكال الاستبدادية الممكنة.

انتظارات وتحديات في أفق المؤتمر الوطني 14 وما بعده:

إن الجمعية، وهي تستعد لعقد مؤتمرها الوطني 14، في ظل ما تتعرض له من حصار وتضييق، ليس لها أي خيار آخر غير الحرص على المزيد من النضال والصمود عبر مواصلة جهودها لتعزيز عملها المميز في مجال حماية حقوق الإنسان ومواجهة وفضح الانتهاكات التي تطالها من جهة، وكذلك في مجال النهوض بحقوق الإنسان وإشاعة ثقافتها وقيمها الإنسانية النبيلة من جهة أخرى، ولكي تنجح الجمعية في جهودها لابد لها أن تقف، بالدراسة والتحليل، عند أهم الانتظارات المطلوبة منها وأهم التحديات التي تعترض طريق نضالها الطويل.

ففي إطار الانتظارات، فإن الجمعية مطالبة ببذل المزيد من الجهود للمساهمة، أكثر من أي وقت مضى، في تقوية النضالِ الوحدوي بروح وحدوية عالية بهدف لف كافة القوى الديمقراطية والحية، الغيورة على حقوق الإنسان، في جبهات وشبكات وطنية وجهوية ومحلية، وتعزيز وتقوية الموجودة منها، لتكريس المزيد من النضال المشترك حول ملفات وقضايا تستأثر باهتمام الجميع (الاعتقال السياسي، غلاء الأسعار، الحريات العامة، الأرض، الماء، التعليم، الصحة، السكن، الشغل، الإعاقة، المرأة، الطفل، القوانين.....)، وفي هذا الإطار، يُنتظر من الجمعية أن تستمر في التعاون مع كافة المناضلين/ات ببلادنا، أفرادا وجماعات وهيئات، بهدف مأسسة العمل المشترك وتكثيف أشكال النضال الوحدوي الديمقراطي الذي طالما عبرت عنه في شعارات مؤتمراتها السابقة وفي العديد من أدبياتها المتنوعة، وذلك لتحقيق المطالب والأهداف الأساسية للحركة الحقوقية والديمقراطية، من أجل الكرامة والحرية والمساواة الفعلية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وكافة حريات وحقوق الإنسان للجميع، آخذة بعين الاعتبار أهمية المساهمة في تنزيل وتفعيل الميثاق الوطني لحقوق الإنسان، الذي يشكل أرضية مهمة للعمل المشترك للحركة الحقوقية، ووثيقة مرجعية لها في نضالها من أجل بناء دولة الحق والقانون. وهو ما يعني أن الجمعية ليس لها من خيار آخر غير مواصلة تجديد عزمها الاستمرار في النضال بنفس متجدد وطاقة لا تنضب، وإرادة راسخة في مواجهة كل التحديات لمواصلة أد اء رسالتها الإنسانية النبيلة كيفما كانت الصعاب ومهما كان الثمن؛

كما ينتظر من الجمعية، وهي مستمرة في النضال، الانفتاح، بشكل منظم عبر آليات تنظيمية دقيقة، على العديد من الفئات الاجتماعية التي لم تستطع، لحد الآن، التواجد معها بالقدر المطلوب (التلاميذ والطلبة سكان البوادي في علاقتهم بندرة المياه وبالسطو على أراضيهم، ضحايا هدم مقرات السكن، التجار الصغار وضمنهم تجار الأسواق الشعبية في المدن والقرى والبوادي، فضلا عن الأجيرات والأجراء بمختلف فئاتهن/م وتنوع مهنهن/م....) فهذه الفئات وغيرها تعاني من مشاكل حقيقية بسبب الانتهاكات التي تمس العديد من حقوقها الأساسية، وبالتالي فانفتاح الجمعية عليها سيسهم، من جهة في دعم هذه الفئات ومؤازرتها، ومن جهة أخرى في تعزيز مكانة الجمعية في المجتمع، عبر تنويع وتوسيع مجالات اهتمامها وانشغالاتها؛

أما التحديات المطروح على الجمعية مجابهتها برؤية متبصرة نقدية واستشرافية، فهي كثيرة، لعل من بين أهمها على الخصوص:

– تحدي مواجهة الهجمة المخزنية الممنهجة: لقد راكمت الجمعية مجموعة من المواقف والقرارات والأدبيات، من بينها على الخصوص «الحملة الوطنية لمواجهة الهجمة المخزنية» (كنموذج) في سياق مواجهتها للهجمة المخزنية التي تستهدفها، لكن فروع الجمعية، بشكل عام، لم تنخرط بالشكل المطلوب في هذه الحملة، مما يطرح على الجمعية المزيد من التفكير لحسم هذا التحدي بما يقوي فروعها ويمكنها، نضاليا وتنظيميا، من القدرة الكافية للانخراط بقوة في مواجهة هذه الهجمة الممتدة، أكثر من أي وقت سابق، في الزمان والمكان وبأشكال متنوعة، فالفروع مطالبة بمواصلة طلب الترخيص لتنظيم أنشطتها في القاعات العمومية، ورفع دعاوى أمام المحاكم الإدارية في حال تم رفض تسلم ملفات تجديد مكاتبها من طرف السلطات المختصة، وإصدار تقارير وبيانات حول الانتهاكات التي ترصدها في مناطق تواجدها، وتنظيم أشكال نضالية ميدانية لمواجهة الحصار المخزني المضروب عليها...؛

إن الجمعية، وهي تستعد لعقد مؤتمرها الوطني 14، في ظل ما تتعرض له من حصار وتضييق، ليس لها أي خيار آخر غير الحرص على المزيد من النضال والصمود عبر مواصلة جهودها لتعزيز عملها المميز في مجال حماية حقوق الإنسان ومواجهة وفضح الانتهاكات التي تطالها من جهة ...

– التحدي التنظيمي: تعتبر الجمعية من بين الهيئات القلائل التي لها ترسانة قانونية وأدبية مهمة، وهي من بين أهم العوامل التي جعلت الجمعية قوية على المستوى التنظيمي مقارنة بباقي هيئات المجتمع المدني، غير أن القوة التنظيمية للجمعية تأثرت نسبيا بالسلب، بسبب جائحة كورونا من جهة، وبسبب تواصل الهجمة المخزنية الممنهجة من جهة ثانية، وبسبب الانحسار النضالي العام من جهة ثالثة، وبسبب ما يشبه التطبيع الذاتي للفروع مع كل هذه الأسباب من جهة رابعة، وبالنتيجة حصل تعثر تنظِيمي عام في الجمعية، صحيح أنه لم يرقَ إلى مستوى إضعاف الجمعية أو تبخيس مكانتها المرموقة في المجتمع، لكنه أثر، بشكل أو بآخر، على البنيات التنظيمية للجمعية وعلى آليات اشتغالها الداخلية وعلى جزء من أجنداتها التنظيمية (تقلص نسبي لعدد الانخراطات، تعثر عمل اللجان الوظيفية، تباطؤ تنظيم الجموع العامة لتجديد المكاتب المحلية والجهوية، ضعف نسبي للمشاركة في الأنشطة الوطنية التنظيمية والنضالية...)، ولهذا فالجمعية مطالبة بتجديد تفكيرها حول هذا التحدي لإعادة القوة والفعالية والمردودية لبنائها التنظيمي العام وخاصة على مستوى فروعها الجهوية والمحلية بما يسهم في تمكينها وتمكِنها من ربح هذا التحدي؛

– تحدي مبدأ جماهيرية النضال الحقوقي: كما هو معلوم، يعتبر مبدأ الجماهيرية أحد أهم المبادئ الستة للجمعية والذي بفضل أجرأته وتفعيله، أصبحت الجمعية أكبر هيئة حقوقية في بلادنا إن لم أقل على مستوى إفريقيا ككل، وتتحدد الجماهيرية بثلاثة مستويات على الأقل، يتعلق الأول بتوسيع قاعدة الانخراطات في الجمعية عبر التحاق المواطنين/ات بها، وخاصة المتضررين/ات منهم/ن، من السياسات العمومية التي تستهدف حقوقهم/ن ومكتسباتهم/ن، ويتعلق الثاني بتأسيس فروع جديدة في الداخل والخارج لضمان تغطية واسعة وتتبع عن قرب لانتهاكات حقوق الإنسان، ويرتبط الثالث بالتنوع السوسيو مهني لمنخرطي/ات الجمعية، وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية راكمت مجموعة من الأدبيات لكسب هذا الرهان، ومنها، أساسا، «أرضية التنظيم والتكوين والإعلام في خدمة جماهيرية النضال الحقوقي» التي تقدم تصورا شاملا، وخاصة في الجانب التنظيمي، لكيفية الاشتغال على تقوية جماهيرية النضال الحقوقي في مستوياته الثلاثة، غير أن هذا التحدي ما زال مطروحا على الجمعية بقوة، وخاصة في ظل الحصار المخزني المفروض عليها، ولهذا فالجمعية مطالبة في مؤتمرها المقبل بتطوير الصيغ النظرية والتنظيمية الكفيلة بتفعيل هذا المبدأ بما يقوي توسعها التنظيمي، سواء على مستوى عدد عضواتها وأعضائها وأنواعهن/م الاجتماعية والمهنية، وخاصة النساء والشباب، أو على مستوى الرفع من عدد فروعها بالداخل والخارج.

– تحدي الامتداد التنظيمي في الخارج: لقد سبق للجمعية أن أسست بعض الفروع في الخارج (لِيل وباريس بفرنسا، بروكسيل ببلجيكا، مدريد بإسبانيا، ومؤخرا فرع كندا)، وكان من المأمول ان تلعب هذه الفروع دورا مهما في دعم النضال الحقوقي بالمغرب وفضح انتهاكات حقوق الإنسان ببلادنا، غير أن هذه التجربة لم تعرف النجاح الذي كان، وما يزال، منتظرا منها، فبعدما لعبت فروع فرنسا وبلجيكا وإسبانيا دورا مهما في دعم النضال الحقوقي بالمغرب، وساهمت من مواقعها الخاصة في فضح انتهاكات حقوق الإنسان ببلادنا، تراجع زخمها النضالي والتنظيمي فيما بعد، فتم حل فرعي مدريد وليل حيث لم تعد الشروط الذاتية والموضوعية متوفرة لاستمرارهما، أما فرع كندا المحدث في الآونة الأخيرة، فإنه فرع نشيط يقوم بأنشطة هامة جدا، من بينها مساهمته في دعم ضحايا الزلزال الأخير، وتخليده للذكرى 45 لتأسيس الجمعية وقيامه بأنشطة أخرى مهمة... في ظل هذا الوضع فالجمعية مطالبة بالعمل على توفير كل الشروط الضرورية لإعادة هيكلة فروع الخارج بالأشكال التي تناسب خصوصيتها، من أجل تسهيل مأمورية ومهمة تقوية الفروع الموجودة حاليا (فرنس، بلجيكا، كندا) من جهة، وبناء فروع جديدة في دول أخرى (إيطاليا، ألمانيا، هولاندا، أمريكا الشمالية......).

– تحدي التعاطي مع الآليات الدولية: تلعب الآليات الدولية دورا مهما في الضغط على الدول الاستبدادية التي تقمع الحقوق والحريات، وقد ساهم بعضها (المقررون الخاصون، واللجان المعنية..) غير ما مرة في الضغط على النظام المخزني ببلادنا لاحترام حقوق الإنسان عبر إعمال مقتضيات العهود والاتفاقيات الدولية، غير أن الجمعية التي تقوم بمجهود جبار في رصد وفضح انتهاكات حقوق الإنسان ببلادنا، ما زال عملها ينقصه الشيء الكثير في مجال التعاطي مع الآليات الدولية (إرسال التقارير والبيانات بلغات أجنبية، المراسلات، عقد اللقاءات الخاصة ..)، ولهذا فالجمعية مطالبة بكسب هذا التحدي الذي لا يمكن إلا أن يكون أحد العوامل المساعدة للضغط على الدولة المخزنية من أجل إقرار واحترام حقوق الإنسان.

بناء على ما تقدم، فإن كل الديمقراطيين/ات المغاربة والمغربيات، الغيورين/ات على حقوق الإنسان ببلادنا، وخاصة في هذا الظرف العصيب الذي تتعرض فيه الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان بصفة عامة، لهجوم مخزني سافر، والذي تنال منه الجمعية النصيب الأوفر على مستوى القمع والمنع والتضييق والحصار واعتقال مناضلاتها ومناضليها، مطالبون/ات باحتضان هذه الجمعية الشامخة، والانخراط فيها للمساهمة في تقويتها وتحصينها من الداخل، ودعم أنشطتها ومواقفها بما يسهم في تقوية النضال الحقوقي والديمقراطي ببلادنا وفي صد الهجمة المخزنية على حقوق ومكتسبات شعبنا.

القنيطرة بتاريخ 18 ماي 2025

حركات الاسلام السياسي في ضوء الصراع الطبقي والتحليل الماركسي من أجل رؤية جدلية

د.إ

نقاش الحركات الهوياتية وفي مقدمتها الحركات الاسلامية كحركات سياسية هو من النقاشات الضرورية في المرحلة خصوصا على ضوء أدوارها المتناقضة في الساحات السياسية بين القوى الموغلة في الرجعية والتخلف والمساندة لقوى الاستبداد أو العميلة للإمبريالية والمناهضة لقيم الديمقراطية والتحرر وبين القوى المتفاوتة في معارضتها للأنظمة القائمة وللاستعمار والصهيونية.

إن دراسة حركات الاسلام السياسي لا تستقيم دون فهم تناقض التجارب والمواقف بين تجربة تنظيمات «الاخوان المسلمين» في مصر وفي الأردن و«النهضة» في تونس و«العدالة والتنمية» في المغرب و«الاخوان المسلمين» في السودان و«الفيس» في الجزائر، وتجارب أخرى ك«الحوثيين» في اليمن و «حزب الله» في لبنان و«حركة حماس» و«الجهاد الاسلامي» في فلسطين وتجربة «العدل والاحسان» في المغرب ...

لكن هذا النقاش لكي يستقيم يجب اخضاعه لامتحان المواقف السياسية والصراع الطبقي وتحولاته وموجاته بالدرجة الأولى وللسيرورات التي تؤثر فيه محليا وعالميا، وليس دراسته بمنطق الجواهر العقائدية «الثابتة» والمتعالية على الواقع الاجتماعي والطبقي والفكري وتناقضاته وتحولاته المتعددة الأوجه والمستويات في عالمنا العربي وتقاطعاته التبعية مع الامبريالية والصهيونية والرجعيات الحاكمة في العالم العربي والمغاربي أو تباعداته عنها (فهم التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية ورصد التحولات والتطورات الحاصلة عليها وقانون التبعية وتأثيراته مهم في هذا الصدد).

وعموما عند تحليل الحركات الاسلامية على الماركسيين استحضار ما يلي:

- طبيعة المرحلة كمرحلة التحرر الوطني لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية بآفاق اشتراكية وشيوعية في العالم العربي والمغاربي.
- تراجع قيادة حركات التحرر التقدمية عموما
- مهمة بناء جبهة الطبقات الشعبية لإنجاز التغيير الثوري كمهمة سياسية
- مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين كصمام أمان لإنجاح تحقق استراتيجية التغيير الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية وشيوعية.
- المهمة التاريخية للتنسيق نحو الأعلى بين التنظيمات الماركسية اللينينية في العامل العربي والمغاربي لتدارس استراتيجيات وتكتيكات التعامل مع الحركات الاسلامية وفهم التجارب المحلية وخصوصياتها وأوجه اختلافاتها.

هذه التأكيدات الخمس ضرورية الحضور كمنطلق في كل تحليل يجعل اليسار الثوري المنظم يشتغل انطلاقا من التحليل الملموس للواقع بعيدا عن النقد المتعالي أو المنفلت لبعض النخب في اتجاه التيامن أو التياسر والمغيب أو غير المستحضر لجدلية الواقع والمهام أعلاه، أو المغيب لدراسة التناقضات الملموسة في المجتمع وعناصر التأثير الفعلي فيه.

أن الحركات الهوياتية /الاسلامية يخترقها التناقض والصراع الطبقي كما يخترق تشكيلات جميع المكونات السياسية مع ضرورة التأكيد أن الفيصل هو التموقع الطبقي فكريا وسياسيا:

- مع النظام السياسي أو ضده
- أي عناصر ديمقراطية في البرنامج السياسي (الرؤية لقضية الدولة الوطنية ودولة المواطنة المتساوية...)
- التصور للتحالفات
- الموقف من الامبريالية والصهيونية والأنظمة الرجعية الحاكمة

- الموقف التفصيلي من القضية الفلسطينية، ومن القضايا التحررية ومن قضايا حقوق الانسان الكونية والشمولية ومن نضالات الشعب الطبقية والاجتماعية.

- وقبل هذه وتلك، استحضار المراجعات الفكرية والسياسية وبخاصة منذ 2011 حيث فرضت «حركة الشعب يريد إسقاط الفساد والاستبداد» بعض المراجعات المهمة، وفرضت عملية «طوفان الأقصى» ل7 أكتوبر 2023 مراجعات أخرى، فأكبر منزلق في التحليل هو الاكتفاء بالسجال مع حركات الاسلام السياسي على أرضية مرجعياتها التأسيسية فقط أو على أرضية نقد الميتافيزيقا.

فإذا حددنا التناقض الأساس هو بين الرأسمالية والمشروع الاشتراكي ،بين الرأسمال والعمل، فإن الطبقات الوسطى بمختلف شرائحها دائما ما تعبر عن ذاتها السياسية عبر مشاريع سياسية توفيقية أو غير طبقية ،والحركات الاسلامية هي أحد التعبيرات السياسية عن تطلعات الطبقات الوسطى في المجتمع وهي، أي التيارات المناضلة فيها ، لا تحمل مشروعا مجتمعيا نقيضا للرأسمالية في أدبياتها التأسيسية ، كما لا تحمل لحد الآن أو لا تنخرط في المشروع الاشتراكي النقيض للرأسمالية، إنها في جميع الأحوال لا تجد غضاضة في أدبياتها التأسيسية الموروثة عن «الحرب الباردة» في اعتبار أن تناقضها الأساس هو مع الاشتراكية أو الماركسية أو مع الغرب وفلسفاته المادية أو الوضعية وأنها تطرح «البديل الاسلامي» أو مؤقتا تقبل ب«التغيير الديمقراطي» الذي يمتحن المشاريع المجتمعية ويجعلها تتنافس على قواعد الديمقراطية البورجوازية ، وهي بدورها يخترقها التناقض بين الأكثر رجعية ومحافظة والأكثر ماكيفيلية أو براغماتية وبين بعض الميول الإصلاحية أو الجذرية المعارضة، كما يخترقها التناقض بين من تمتهن الولاء المطلق للإمبريالية والرجعيات النفطية والاستبداد وبين من تعبر عن الرغبة في التحرر منهم .كما أن كل تيار تخترقه بدوره تعبيرات متباينة أو حتى متناقضة. ولهذا من المطلوب دراستها من خلال فيلتر/ غربال المواقف السياسية السارية.

فما موقف التيارات الماركسية من الحركات الاسلامية؟

عموما يمكن الوقوف عند 3 توجهات كبرى:

1) الانبهار الاستسلامي: يسقط في اخطاء استراتيجية وتكتيكية قاتلة ويتحول إلى محامي برنامج الحركات الاسلامية بالجملة، وهو ينتهي بالتسليم ضمنيا أو علنيا بوهم كون اليسار الماركسي والماركسي اللينيني انتهى عمليا، أو انتهت جماهيريته، وعليه يسلم ببديهية قيادة التيارات الاسلامية لحركة التحرر متى أثبتت «جدارة» ميدانية بغض النظر عن طبيعة المشروع المجتمعي الذي تحمله أو عن هوية التنظيمات «المقاتلة».

إن اليسار الماركسي ليست مهمته هذا التسليم الذي يرهن نضال حركة التحرر بقيادة البورجوازية المتوسطة وتيارات اسلامية قد تكون حتى عميلة أو مخترقة، وهو نفس الخطأ الذي وقعت فيه بعض التيارات الماركسية التي سلمت بقيادة القوميين (على أرضية غير طبقية) لحركة التحرر الوطني سابقا، علما أن لا قياس مع وجود الفارق وهو أن الحركة القومية العربية، بالمقارنة مع حركات الاسلام السياسي ، كانت أكثر وضوحا وإيجابية وتقدمية في العديد من المواقف.

2) العداء المطلق: يضع جميع التنظيمات والحركات الاسلامية في سلة واحدة ويمتنع عن استحضار التناقضات الواقعية والعملية والسياسية كما التناقضات في المواقف والأدبيات المتحولة، ويكتفي بنقد الأدبيات التأسيسية بشكل فوقي وينتهي بالعجز عن تفسير قوتها الجماهيرية وتراجع قوة اليسار الثوري والاصلاحي وقد ينتهي به الأمر باحتقار الجماهير المنساقة واحتقار عناصر هويتها الثقافية المأثرة وينتهي بعزل مشروع الطبقة العاملة السياسي عن حلفاء موضوعيين ممكنين وهو أيضا لا يختلف عن موقف الانبهار في النتائج. وينتهي بعض مثقفيه بتفضيل صريح أو ضمني للأنظمة القائمة واعتبارها صمام أمان ضد «المد الأصولي»!

ويتناسى أن الأنظمة هاته هي نفسها من سهل مأمورية التمكين لفكر الإسلام السياسي في مواجهة اليسار الثوري للستينات والسبعينات والثمانينات، قبل أن تنقلب بعضها عليها لأسباب متعددة ومعقدة ومرتبطة بسيرورات الصراع الطبقي السياسي في كل بلد وبخطط الامبريالية المتغيرة كذلك.

3) التحليل الطبقي السياسي:

يقوم هذا التحليل على ما يلي من المنطلقات والأسس:

×يحلل التناقضات (التناقض في المرجعيات الفقهية / التناقض في المرجعيات والمواقف السياسية) كتناقضات بين التعبيرات الطبقية والاجتماعية وتناقضات في المواقف والمواقع الطبقية وتناقضات في سيرورة التطور السياسي لهذه التيارات نفسها.

×يحدد نقاط التضاد أو الاختلاف بينها ويرتبها سياسيا

×ينظر إلى العمل الميداني: ما تقوله هذه الحركات وما تفعله: تحليل الاطروحات والمواقف والبرامج في سيرورتها.

×يدفع في إمكانية تطور مواقف بعض حركات الاسلام السياسي المتقدمة نحو مشروع التحرر الوطني من خلال النقد الصارم والبناء لها (عدم اعتبارها تناقض أساسي ولا حتى رئيسي) وللدفع بعناصرها المتقدمة للانخراط في مشروع التحرر الوطني والبناء الديمقراطي الشعبي بشكل استراتيجي وللتخلص من المكونات المكبلة في أطروحاتها التأسيسية لتطور حركات الاسلام السياسي وفي مقدمتها نقد عداؤها التأسيسي للفكر الاشتراكي وللماركسية وعدم الفرز في تحالفاتها بين أعداء الشعب وأصدقائه (إيديولوجية النصرة المضرة سياسيا).

×الاقرار بوجود وازن لقوى الاسلام السياسي بالمجتمع بالمقارنة مع وجود الأحزاب والتنظيمات اليسارية التي عرفت تراجعا مواقعيا مؤقتا أمام المد الرأسمالي المعولم في العقود الأربع الأخيرة، لكن بدون التسليم بأهلية الاسلام السياسي لقيادة مهام التحرر الوطني نظرا لكون خطه غير طبقي وبورجوازي أو بورجوازي صغير ولا يحمل مشروعا نقيضا للرأسمالية.

فتبقى مهمة اليسار الماركسي الأساس، والتي تشكل تحديا هائلا لفكره وتنظيماته وتكتيكاته، هي إعادة بناء ذاته وتأهيل الطبقة العاملة لبناء حزبها المستقل للتأثير في مسار بناء جبهة الطبقات الشعبية على أسس برنامجية واضحة وتوضيح مشروعه للجماهير. والاعتراف بالإمكانية الموضوعية لمشاركة بعض قوى الأسلام السياسي (المعارضة للأنظمة السائدة والمناهضة للتطبيع والبعيدة عن الارهاب والتكفير وسط الشعب) في سيرورات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية وفي الجبهة الشعبية المنشودة.

وهذا المنظور لا يضع تيارات وتنظيمات الاسلام السياسي في سلة واحدة بل يخضعها لديالكتيك التناقض وللفرز النظري والسياسي والبرنامجي في معمعان الصراع الطبقي (تيارات منخرطة في مهام هذا البناء بشكل ما وهي المعنية بهذه الامكانية الموضوعية وضرورة فرزها عن التيارات الرجعية المعادية لمهام التحرر والبناء الوطني الديمقراطي الشعبي والتيارات المتطرفة العميلة والمرتزقة...)

إن نضال اليسار الماركسي من أجل جعل مشروعه الخاص (أي بناء قوة يسارية ماركسية لينينية وحزب الطبقة العاملة) ومشروع التحرر الوطني يتناغمان ويتوحدان في سيرورة مهمة بناء الذات المحررة: جبهة الطبقات الشعبية والتي يجب العمل لكي يكون حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين عمودها الفقري وجبهة الطبقات الشعبية إسمنتها التاريخي المحرك لدينامية الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ولطابعها الجماهيري (وهي من دروس حركة الشعب يريد اسقاط الفساد والاستبداد منذ 2011)

كما أن مهمة الماركسيين الأساس هي بالإضافة إلى مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وجماهير الكادحين (هذا هو مشروعهم) ضرورة تصحيح ما شاب من الاختراقات البورجوازية الحداثية أو المابعد حداثية المعادية لجوهر التحليل الماركسي اللينيني حول المسالة الدينية وجوهر الدين والانخراط في الدفاع عن علمانية تحررية غير بورجوازية وغير مستنسخة وغير فوقية وعن الأبعاد التحررية للمسألة الدينية ولكل عناصر وأبعاد الهوية الدينامية للشعب،

والتركيز على نقد الأرض بدل نقد السماء.

كما أن مهمة الماركسيين هو كذلك المساهمة المتقدمة في تقوية وتوحيد أدوات الدفاع الذاتي وفي مقدمتها الحركة النقابية ومنها الحركة الطلابية بقيادات ديمقراطية تقدمية نزيهة، وحدوية، ومستقلة عن الدولة والأحزاب اليمينية الرجعية حداثية أو دينية، وذلك لاسترجاع جماهيريتها باسترجاع الثقة في نضاليتها، ولكي تلعب دورها المطلوب في ارتباط مع المهام الأخرى.

14 – 05 – 2025

إن نضال اليسار الماركسي من أجل جعل مشروعه الخاص (أي بناء قوة يسارية ماركسية لينينية وحزب الطبقة العاملة) ومشروع التحرر الوطني يتناغمان ويتوحدان في سيرورة مهمة بناء الذات المحررة: جبهة الطبقات الشعبية والتي يجب العمل لكي يكون حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين عمودها الفقري وجبهة الطبقات الشعبية

السلطة والنخب السياسية في أوحال التقليد المخزني

لا شك أن المغرب كباقي بلدان العالم يعرف تحولات سريعة،لكنها تبقى كلها ضمن نسق سياسي مغلق.ذلك لأن من ارادة الدولة أن تحتكر وتسطو على جميع المجالات،من مصادر التشريع وأدوات التنفيذ القسري،الى السياسة والمال والوسائط الايديولوجية والاعلامية.انها ارادة محافظة لا تأتيها شمس التقدم والتحضر من أي جانب.بل تصر على الغرق في أوحال التقليد المخزني،ذلك ما يجعلها مصنفة خارج البلدلن المسماة ديمقراطية من دون أن تجد لها درجة في سلم الديمقراطية والارتقاء الى ما يجعل منها دولة على طريق العصرنة والديمقراطية والنماء،بل هي تنتج وتعيد انتاج ذات السياسات ونفس النخب،خاصة منها المنحدرة من الطبقات الوسطى،عساها تقوم بتدبير أزماتها البنيوية،دون تخطي أبسطها حتى تباشر البحث في حلول لأعقد الازمات القائمة أو المنتظرة.

ع.باعـزيـز

دولة الاستبداد المخزني:

من المفروض أن المحور الرئيسي الذي ينبغي أن تستقيم عليه أمور الدولة والمجتمع، هو محورَالديمقراطية،غير أنها تبقى مفقودة،ممنوعة من الصرف،في بلادنا ولا تستطيع النفاذ لا الى السياسي،لا الى الاقتصادي،ولا الى الحياة الاجتماعية عامة،ليبقى الاستبداد سيد الموقف.وقد نبه الى ذلك المفكر الكبير مونتسكيو بقوله في روح القوانين « ان السلطة بطبيعتها تغري بالانحراف،وأن تجميع السلطات في يد واحدة يضاعف من خطر الاستبداد،والوسيلة المثلى لمنع ذلك هي توزيع السلطات بين هيئات مختلفة».

لقد استطاع المغرب المعاصر أن يحقق انجازا هاما في استدماج نخب من الطبقات الوسطى،واشراكها في مخططاته المحسومة سلفا،والمساهمة في تدبير ما تأتى لها من داخل دواليب الدولة.وذلك في العديد من المؤسسات، من جماعات ترابية محلية،اقليمية،جهوية أو تمكين البعض منهم الى الوصول الى مؤسسة البرلمان.وغير ذلك من مناصب سامية وما تستوجبه من أجور وحسابات بنكية منتفخة وامتيازات واغراءات متواصلة.رهانها في ذلك،لا يعدو أن يكون سوى محاولات لفك الطوق، والتخلص من عزلة المخزن وأحزابه السياسية وجمعياته المدنية.و وضع جدار الصد أمام التصدعات التي تنتج عن الحركات الاحتجاجية وتفادي الاصطدام المباشر منذ البداية.خاصة مع توافر الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالحرية،والعدالة والمساواة والعيش الكريم بمختلف الفئات. ومنها التي عانت من الفقر والبطالة والهشاشة والطرد التسريحات الفردية والجماعية من العمل.وفئات أخرى من ضحايا سياسات التشغيل الذاتي و البرامج الترقيعية التي أرجعتهم الى البطالة محملين بديون المشاريع الفاشلة للدولة في مجال التشغيل.

قد تكون الدولة تستفيد من وضع الحاجز الواقي من الاحتجاجات المتصاعدة، بوضعها جهازا وسطيا من تلك النخب، التي تواجه في مناطقها مطالب السكان بفقر ميزانياتها ومحدودية صلاحياتها وحدود تدخلها.بعدما كانت الدولة قد تخلصت وتحللت من مسؤولياتها كاملة بتصدير الأزمة الى تلك المناطق مطالبة اياها عبر دستور2011 الممنوح بعد أن عمت احتجاجات حركة 20فبراير مختلف مدن وقرى المغرب،مطالبا اياها بتعبئة كل الموارد والامكانيات النادرة أصلا،لتدبير قضايا عدة مثل التشغيل وغير ذلك.

أوهام الجهوية المفترى عليها:

لقد اهتدت دولة المخزن الممركزة الى نهج المزيد من التضليل وربح الوقت،لذا كان لزاما عليها أن تشغل الناس بأطروحة الجهوية الموسعة أو المتقدمة التي لم تر النور حتى الآن،سوى في الاعلانات والمذكرات المكرورة. وبقيت هذه الأطروحة المشوهة، مجرد ملهاة للعديد من النخب التي تبشر بها،بل ومنهم من يقدمها على أنها «مقدمة لاصلاح عميق للدولة،وتوزيع جديد للسلطة السياسية والاقتصادية بين المركز والجماعات الترابية» نخبة تنتظر دورها ضمن امكانات الاستدماج واستقطاب المزيد من نخب الطبقات الوسطى،بمن فيهم من التحق بركب السياسة بشكل انتهازي،بعدما تم تبخيس العمل السياسي،التطوعي الجاد.وبعد تحويرها وتحويلها الى أداة للارتزاق والارتقاء الاجتماعي ضمن مسعى السلطة التي تحمي المال المكتسب،ولو كان غير شرعي،لهؤلاء الوسطاء المرتشين من النخب خدام المخزن.فهل يمكن للديمقراطية ان تقوم في المحيط (محليا،اقليميا،أوجهويا) وهي مفقودة في مركز الدولة؟

حري بنا أن نتساءل اذا ما كانت هذه الدولة ونخبها،غير عابئة بالتطورات التي يعرفها عالم اليوم.أم أنها متمنعة ومحصنة من أي اختراق محتمل للديمقراطية؟هي كما يعكس جوهرها المخزني وطبيعة النظام القائم فيها،لا تقبل تصريف الديمقراطية ولو بمفهومها اللبيرالي.لا تقبل بالتداول واقتسام السلطة،غير مؤهلة لتوثيق روابط ديمقراطية مع المجتمع،غير مستقلة بقرارها،فاقدة السيادة والمصداقية والثقة اللازمة المتبادلة مع المواطن الذي يتعامل بحرية واحترام لمؤسساته.

> ان اختيار الديمقراطية، مفروض ومستعجل لا يقبل التوافق عليه.وكل تأخير في ذلك، يعتبر مؤامرة ضد مصالح البلاد،ومنها الارتقاء بالناس من درجة الرعايا الى درجة المواطنات والمواطنين الأحرار،بدل فتح الأبواب نحو المجهول.ومن ذلك الاختيار،الحسم الديمقراطي في طبيعة الدولة،وعلائقها بالمناطق ذات الخصوصيات الاثنوثقافية.فالاطار التنظيمي الأنسب لتلك العلائق هو الدولة الفيدرالية.

في كلفة غياب الديمقراطية:

لقد تراكمت تكاليف غياب الديمقراطية في بلادنا، وتنامت مختلف مظاهر هذا الغياب في كل المستويات:فقد المواطن الثقة في كل شيء،وانتشر العداء والعنف،وكل الأمراض الاجتماعية المترتبة عن الأزمة(هجرة خارج القانون أو الحريك،الاتجار في البشر،الدعارة،نصب واحتيال...)كما تراجعت أدوار الجمعيات المدنية، والتربوية، وطبعت الخيانة والمتاجرة أغلب التنظيمات النقابية. بينما انهارت القيم المجتمعية وروح الانتماء للوطن دون نزعة شوفينية عصبوية.أما الأحزاب والسياسة فقد وصلت درجة الصفر من الانحطاط.وما نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة الا انذار وعبرة لمن يريد أن يعتبر،ويعود الى الرشد قبل فوات الأوان.انها وضعية حرب الكل ضد الكل،كان المخزن قد أعلن انطلاقتها دون تمكنه من الامساك بمآلاتها المكلفة.فقد وضعت الدولة مواطناتها ومواطنيها رهائن لدى الشركات المستفيدة من سياسات الخوصصة والتدبير المفوض،التي غالبا ما تكون تحت رعاية الشركات الكبرى متعددة الاستيطان...

فمتى قرر المواطن في شؤونه وحاجياته اليومية،من ماء وكهرباء،نظافة وانارة عمومية ومناطق خضراء،بل حتى بعض الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها.من يستطيع أن يقنع الشعب بجدوى هذه السياسة وفائدتها علي الناس. فالتقييم فاضح والأحوال في تردي.بينما تنهب هذه الشركات جيوب المواطن الفقير.فقد حان الأوان لتوقيف هذه السياسات الفاشلة أصلا.

ان اختيار الديمقراطية، مفروض ومستعجل لا يقبل التوافق عليه.وكل تأخير في ذلك، يعتبر مؤامرة ضد مصالح البلاد،ومنها الارتقاء بالناس من درجة الرعايا الى درجة المواطنات والمواطنين الأحرار،بدل فتح الأبواب نحو المجهول.ومن ذلك الاختيار،الحسم الديمقراطي في طبيعة الدولة،وعلائقها بالمناطق ذات الخصوصيات الاثنوثقافية.فالاطار التنظيمي الأنسب لتلك العلائق هو الدولة الفيدرالية.تكون علمانية ديمقراطية،تحترم الصلاحيات الادارية والمالية للجهات ضمن تقسيم متكافئ وموزون يجمع بين الهوية وخصوصيات المناطق في نسق ديمقراطي متضامن.ولعل الديمقراطية المباشرة هي الحل الأنسب لمشاركة الناس في السياسة والحياة العامة ورد الاعتبار للجماهير ولنخبها ومثقفيها العضويين،لفتح آفاق جديدة وزرع الثقة بين الدولة وبين المجتمع دون تمييز أو تفريط. ان من شأن ذلك أن تعود للعمل السياسي جماهيريته ومصداقيته ولن تتأخر بعد ذلك لا الأفراد و لا المجموعات السياسية الى المشاركة متى كان للانتخاب رهان للتغيير،وافق للمنافسة الديمقراطية للوصول الى الحكم بالمعنى الحقيقي للحكم.

على سبيل الختام:

لقد دخل المغرب مرحلة اللاعودة وفي ظل استمرار نفس الأوضاع المأزومة أصلا،و هيمنة الهواجس الأمنية والافراط في اتهام المعارضين لطبيعة النظام القائم، والاطمئنان للرأسمال الأجنبي على حساب مصالح الوطن والمواطنين،فالأمر يعيد السؤال حول الوطنية التي تعنينا كتضحيات واستقلال وأمن وسيادة للمغرب على كل ثرواته البشرية والطبيعية. وشبه الوطنية التي تعني الارتماء في حضن الاستعمار الجديد وخدمة مصالحه بالوكالة،على حساب حق المغاربة في أن ينعموا في وطنهم بالحرية، والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

ازمة العطالة بالمغرب الأسباب وشروط المواجهة

البطالة/العطالة معضلة ونتيجة حتمية لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي تبعي وخاضع لإملاءات المؤسسات المالية الامبريالية، وخادم لمصالح الرأسمالية والنيوليبرالية.
هذه المعضلة إذن واقع بنيوي وتتفاقم وتزداد نسبتها خصوصا في أوساط الشباب - ومنه حاملي الشهادات حيث يعاني مئات الآلاف من المعطلين من واقع غياب فرص الشغل ومن الحرمان من التوظيف ... - كلما تراكمت الثروة لدى البرجوازية والكمبرادورية. ولمواجهة اسباب هذه المعضلة والمتسببين فيها، لا مناص من التنظيم وخوض النضال الجماهيري المؤسس والمنظم وربطه بالنضال العام السياسي والطبقي.
في ملف عدد هذا العدد، نحاول ملامسة بعض جوانب هذا التحدي الذي يمثل جزءا من الحرب الطبقية في بلد مرهون اقتصاده كما سياسته للتبعية.

أزمة البطالة، الأسباب وسبل المعالجة

إدريس السهلي

على الصعيد الدولي:

لقد بات في الحكم المؤكد الذي لا يحتاج الى تدليل كبير أن بشاعة الاستغلال ونهب الثروات الشعوب تزداد بازياد تمركز نمط الانتاج الرأسمالي وهذا ما ينقشع عنه ضباب التمويه الرأسمالي يوم بعد يوم في الارقام المخيفة التي تؤكد أن ثروة العالم تتمركز في يد حفنة قليلة، بحيث اكثر من 80 % من الانتاج بالجنوب مع التحرير والتدفق الرساميل. واكثر من 80% من الناتج الداخلي الخام تتم بالشمال في حين أن أقل من 10% فقط تتم بين الشمال والجنوب وجنوب جنوب، بصيغه أدق فإن عمليه توزيع الخيرات على المستوى الدولي في ظل النظام الرأسمالي بقياده الإمبريالية الأمريكية غير عادل متكافئ، وتستحوذ فيه الاقلية على الثروات مقابل الأغلبية تعيش تحت عتبه الفقر والامراض.

ولم تعد الدول الإمبريالية قادر على الاستمرار دون إشعاع فتيل الحروب والنزاعات الفتاكة (ليبيا ،فلسطين، العراق ،سوريا اوكرانيا..) للتنفيس على أزمتها العميقة المرتبطة بالملكية الخاصة في كل تجليتها ،حيث أن ما تنهبه الامبريالية من ثروات الشعوب لم يعد يقيها من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

على الصعيد الوطني:

إن الطريق نحو تحقيق تغيير جدري يوفر الشروط الاساسية للعيش الكريم ووطن يتسع للجميع طريق شاق ومرير ومليء بالتضحيات الجسام، وهذا ما اكدته مجمل التطورات الأخيرة التي عرفها المغرب (20 فبراير، حراك الريف، حراك فيكيك ،وجراده، و أوطاط الحاج...) والنهضة الاحتجاجية التي تزداد يوما عن يوم على طول خريطة هذا الوطن الجريح ، مقدمه تضحيات جسام (معتقلين سياسيين ،مدونين، صحافيين ،معطلين طلبة ..)في سبيل التصدي للمخططات الطبقية التي

تجهز على جميع الحقوق وخصوصا الحق في الشغل والعيش بكرامة ،فيما لا يزال النظام المخزني متحكما في مختلف مناحي الحياه السياسية والاقتصادية والثقافية، مكثفا هجومه على مكتسبات الشعب المغربي يوما بعد يوم . لتبقى الاوضاع المزرية التي تعيشها اغلب أسر الشعب المغربي كما هي (بطالة ، فقر ، امراض ،السكن غير لائق، الزيادات الصاروخية في المعيشة ، الهجرة ،...) ولا زالت الطغمة الطبقية القائمة تتقاسم ثورات البلاد وكلمه لا في وجهها. ولازلت مسرحيه الحكومات المحكومات الصورية الفاقدة للشرعية والسلطة احزابها الرجعية المكونة للمجالس مصادرة لحقوق الشعب (البرلمان ،المجالس بكل انواعها) ومتسترة و تردد مجموعه من الشعرات الجوفاء (حقوق الانسان ، العهد الجديد، المبادرة الوطنية... الدولة الاجتماعية..) التي تتساقط مساحقها يوما بعد يوم.

وفي ظل هذه الأسباب ظهرت عده حراكات وفئات منظمة نفسها ،على سبيل المثال حركه المعطلين المنضوية تحت لواء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب. وباعتبارها فئه خارجه عن دائرة الانتاج مما يجعلها محدودة التأثير في الصراع الطبقي، فئه شبيبيه متعلمة، تنحدر في مجملها من الشعب الكادح والمعدم. وهو ما يجعلها تربه خصبه للنضال الحازم والمتدفق. وقد راكمت حركه المعطلين مطالب أساسيه ،ابرزها ما يتمثل في الشغل القار، في وقت تسير الامبريالية والنظام المخزني التبعي في المغرب بإعدامه .

وتجدر الإشارة أن مطالب حركة المعطلين مطالب مرتبطة موضوعيا بمصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين وكل المعين بمهام التغيير الحقيقي للنظام القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

وفي الختام إن معضلة أزمة البطالة لا يمكن إيجاد حل لها إلا بتكسير أحد أضلع المثلث القديم الجديد لحقل الممارسة السياسية (السلم الاجتماعي) هو ما لا يمكن تحقيقه الا بالتنظيم في اطار تنظيمات مستقله للجماهير والاحتجاج بالشارع واطلاق الدينامية النضالية الميدانية للشباب وتفجير الطاقات وتوسيع قاعدة النضال الجماهير ضد البطالة وتوحيدي ضحاياها.

إن النظام المخزني ما فتئ يطرح في كل مناسبة مسألة السلم الاجتماعي، أي كلما اشتد الصراع وتصاعدت الاحتجاجات، دون أن يقدم حلولا ولو في حد مقبول، -كون الحل الجذري للمشاكل الاجتماعية المتفاقمة لن يتحقق في ظل رأسمالية تبعية ينخرها الفساد والاستبداد- وضمنها بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا، يضاف إليهم سنويا آلاف العمال والعاملات المسرحين او المطرودين تعسفيا وأصحاب السواعد، وكل هؤلاء يعتبرون ضحايا السياسات العمومية الطبقية التفقيرية السائدة، فلابد من مصاحبة النضال الجماهيري بالنضال السياسي، وهي المهمة الملقاة على عاتق الأحزاب السياسية اليسارية والديموقراطية وجعل ملف معضلة البطالة في صلب جداول أعمال مهامها النضالية من خلال الدعم الدائم الوحدوي واللامشروط لنضالات الشباب المعطل والمرافعة من أجله وفضح زيف شعارات السياسات النيوليبرالية من قبيل: «تحقيق الرفاه» و«التنمية المستدامة» و«الدولة الاجتماعية» و«ضمان الحقوق والحريات...»، على اعتبار أن الرأسمالية المتوحشة تعمل من خلال جنوحها المستمر لتراكم الأرباح وتركيز الثروات، على تدمير الإنسان والبيئة بإشعالها الحروب والنزاعات، وخلق شروط النهب وتكثيف الاستغلال، مما يعمق الأزمات التي تعاني منها مجتمعات دول الجنوب، بل تجتاح حتى دول المركز ومنها تفشي البطالة بخلق شروط استدامتها.

فلا يكفي إذن اعتبار أن معضلة البطالة بدأت تتفاقم منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، أي مع اعتماد الدولة المغربية ونظامها التبعي لسياسة التقويم الهيكلي، فهي نتيجة ملازمة لنمط الانتاج الرأسمالي عموما والتبعي خصوصا، تتطلب النضال الدؤوب والوحدوي لقوى اليسار للمساهمة في تأطير الشباب والمعطلين ودعم نضالهم المشروع مع إقحام النقابات المناضلة، باعتبارها معنية بقضية الشغل والبطالة في هذا النضال /التحدي حتى يستقيم الهجوم الوحدوي أفقيا وعموديا ولاعتبار أن العمل النقابي المتجذر والهادف، نضالا اقتصاديا واجتماعيا لا ينبغي أن يقتصر على المطالب الشغلية المادية وفقط، بل المأمول ان يشكل الوعاء التنظيمي لوضع سياسات اجتماعية وطنية لتوفير العيش الكريم للمشتغلين كونهم معرضون للاستغلال ولخطر البطالة وللمعطلين.

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب:

نضال مستمر من أجل الحق في الشغل

تأسست الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب (ANDCM) في أكتوبر 1991 من طرف مجموعة من خريجي الجامعة المغربية، مناضلات ومناضلين من مشارب يسارية مختلفة جمعهم مطلب الحق في الشغل والتنظيم، ولها فروع في عدة مدن مغربية. و من أجل ذلك سطرت الجمعية عدة أهداف من بينها:

مصطفى خياطي.

1. الأهداف الأساسية للجمعية:

-الدفاع عن حقوق المعطلين: المطالبة بحقوق حاملي الشهادات في التشغيل والتمثيل في الحوار الاجتماعي.
-الضغط على الحكومة للمطالبة بخلق فرص عمل دائمة ومنصفة وملائمة للشهادات المحصل عليها، خاصة في الوظيفة العمومية والقطاع العام.
-فضح سياسات الإقصاء وانتقاد سياسات التوظيف التي تعتبرها الجمعية «غير عادلة»، مثل الاعتماد على التعاقد المؤقت أو المحسوبية.

2. المطالب الأساسية للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب :

-فتح مباريات توظيف عمومي لامتصاص البطالة في صفوف الخريجين.
-إلغاء نظام «التعاقد» في الوظيفة العمومية (الذي يُضعف ضمانات العمل و استقرار الشغل).
-تحسين شروط الاندماج المهني عبر مراجعة سياسات التكوين المهني والتوجيه الجامعي.
– تمويل مشاريع الخريجين و دعم مبادرات التشغيل الذاتي وريادة الأعمال.
– إصلاح التعليم العالي لجعله أكثر ملاءمة لسوق العمل.

3. آليات عمل الجمعية:

– التنظيم الاحتجاجي: تنظيم مسيرات واعتصامات أمام البرلمان أو الوزارات (مثل وزارة التربية الوطنية أو وزارة الشؤون الاقتصادية)، و أمام مقرات السلطات في مختلف المدن.
– الحوار مع الحكومة: المشاركة في جلسات تفاوضية مع المسؤولين، رغم أن هذه المفاوضات غالباً ما تصل إلى طريق مسدود.
– التوعية الإعلامية: استخدام وسائل الإعلام والمنصات الرقمية لتسليط الضوء على قضية البطالة.
– الشبكات الداعمة: التعاون مع نقابات وجمعيات حقوقية أخرى لخلق ضغط جماعي، ودعم بعض الهيئات السياسية اليسارية والإطارات الحقوقية وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بحكم تقاطعها في مجال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و المدنية.

4. انتقادات وتحديات تواجه الجمعية:

– اتهامها بالراديكالية: من قبل بعض الأطراف بسبب أساليب الاحتجاج التي تتبناها (مثل الاعتصامات الطويلة، والمسيرات الاحتجاجية والإضرابات عن الطعام.
– ضعف التأثير الفعلي: رغم الإشعاع الإعلامي، فإن الكثير من مطالبها لا تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

5 : أبرز إنجازاتها:

– إدماج دفعات من المعطلين: عبر مفاوضات أدت أحياناً إلى فتح مباريات استثنائية (خاصة في قطاع التعليم).
– إثارة النقاش العام: جعل قضية بطالة الخريجين في صلب الجدل السياسي والاجتماعي.
– كسب تعاطف شعبي، و خاصة بين فئاتٍ الشباب المتعطل الذين يرون في الجمعية صوتاً لهم.

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب تعتبر نفسها «ممثلة للخريجين العاطلين»، وتركز على المقاربة الحقوقية الاحتجاجية أكثر من المقاربة الاقتصادية أو التكوينية. رغم محدودية تأثيرها المباشر، إلا أنها تبقى أحد الأصوات الرئيسية التي تذكر الحكومة بمسؤوليتها تجاه أزمة بطالة المتعلمين.

فرع قرية با محمد للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب:

مسيرة نضالية مستمرة من أجل الكرامة والحق في الشغل

محمد الصباغي

منذ تأسيسه سنة 1993، ظل فرع قرية با محمد للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب (ANDCM) نموذجًا للنضال المستمر من أجل الحق في الشغل والكرامة. وعلى الرغم من التحديات والصعوبات، واصل الفرع مسيرته النضالية، خاصة منذ يوليوز 2024، حيث شهدت المنطقة سلسلة من الأحداث البارزة التي تؤكد على صمود المناضلين في وجه القمع والتهميش.

محطات نضالية بارزة منذ يوليوز 2024

في يوليوز 2024، أعلن فرع قرية با محمد عن برنامج نضالي احتجاجًا على تملص السلطات المحلية من وعودها المتعلقة بتوفير فرص الشغل، انطلقت الإحتجاجات باعتصام أمام دائرة قرية با محمد يوم 26 يونيو، تلاه اعتصام مرفوق بمبيت ليلي أمام باشوية قرية با محمد والمجلس الجماعي. إلا أن السلطات تدخلت بعنف لفض هذا الإعتصام، مما أدى إلى إصابات في صفوف المناضلين.

ردًا على هذا القمع الأهوج، دخل ثلاثة من الرفاق، وهم بثينة شركي كنوني، محمود البوطريكي، وعثمان الشواطي، في إضراب مفتوح عن الطعام والماء والسكر ابتداءً من 25 يوليوز 2024. وقد تم نقلهم إلى المستوصف بعد تدهور حالتهم الصحية، إلا أنهم واصلوا إضرابهم احتجاجا على القمع وغياب الإستجابة لمطالبهم المشروعة. و بعد 14 يوما من الإضراب عن الطعام تم تعليق المعركة بناءا على فتح السلطات حوارا مع الفرع أبان فيه الرفاق عن حسن النية بقبوله، كانت نتائجه كالتالي:

• منح ثلاث مناصب شغل في إطار العمال العرضيين للرفاق المضربين في أفق إدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية من داخل الجماعة أوائل شهر يناير من سنة 2025.
• تسوية وضعية رخصة النقل المزدوج لأحد الرفاق القدامى باعتبارها مكتسبا للفرع استفاد منه الرفيق المعني سنة 2000.
• تسوية و تعديل عقد كراء محل تجاري بالسوق البلدي المغطى لأحد الرفاق القدامى باعتباره مكتسبا للفرع استفاد منه سنة 2019 .

إلا أن القائمين على الشأن المحلي تملصوا من هذه الوعود بعد شهرين فقط من اشتغال الرفاق المضربين و طردهم من عملهم بحجة عدم توفر ميزانية لدفع أجورهم.

ما دفع الرفاق بالفرع للتفكير في إعادة تنزيل المعركة المعلقة مع التحاق رفاق آخرين بها تدريجيا و هم:
الرفيق محمد أمريش
الرفيق المعتقل السياسي يوسف شركي كنوني
مع عدم التحاق الرفيقة بثينة شركي كنوني لظروف الحمل
و قد بلغ المعركة إلى حدود كتابة هذه الأسطر بتاريخ 19 ماي 2025
اليوم 26 من الإضراب المفتوح عن الطعام للرفيقين محمود البوطريكي و عثمان الشواطي.
اليوم 24 من الإضراب المفتوح عن الطعام للرفيق محمد امريش.
اليوم 20 من الإضراب المفتوح عن الطعام للمعتقل السياسي الرفيق يوسف شركي كنوني

اعتقال ومحاكمة الرفيق يوسف شركي كنوني

في تطور خطير، للمعركة، و بعد تدخلات قمعية يومية في جنح الظلام و بعد منتصف كل ليلة تم اعتقال الرفيق يوسف شركي كنوني و هو مضرب هن الطعام في يومه الأول على خلفية نضاليه و احتجاجه ضد القمع المسلط على الجمعية الوطنية بحانب رفاقه إضافة للرفيقة بثينة شركي كنوني، و الرفيق عثمان الشواطي وقد صدر في حقه حكم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر نافذة و غرامة مالية.

مع متابعة الرفيقة بثينة شركي كنوني و الحكم عليها بغرامة مالية و 3 أشهر موقوفة التنفيذ.

وبراءة الرفيق عثمان الشواطي

ما أثار موجة من التضامن الواسع مع الرفاق، فنظمت فروع الوسط للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب قافلة تضامنية إلى قرية با محمد، شارك فيها الرفاق ، للتعبير عن دعمهم للمعركة والمطالبة بإطلاق سراح الرفيق يوسف

معركة ذكرى الشهيد مصطفى الحمزاوي

في إطار تخليد ذكرى الشهيد مصطفى الحمزاوي التي كانت مقررة بالناظور، تم تحويل الذكرى إلى مدينة قرية با محمد نظرا لمعركة الإضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه الرفاق، و فك الحصار المفروض على فرع القرية نظمت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، يوم 18 ماي 2025، شهدت هذه المعركة حضورًا وازنًا من مناضلي الجمعية ومنظمات حقوقية وسياسية، حيث تم تنظيم وقفة احتجاجية ومسيرة شعبية، رفعت خلالها شعارات منددة بالقمع ومطالبة بالعدالة الاجتماعية والحق في الشغل.

ختاما؛

تؤكد الأحداث المتتالية منذ يوليوز 2024 على أن فرع قرية با محمد للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب يظل صامدًا في وجه القمع والتهميش، متمسكا بحقه المشروع في الشغل والكرامة. ورغم التحديات، فإن المناضلين يواصلون نضالهم، مدعومين بتضامن واسع من مختلف الفروع والمنظمات الحقوقية والسياسية. ويبقى الأمل معقودًا على أن تستجيب السلطات لمطالبهم المشروعة، وتفتح حوارًا جادًا ومسؤولا يفضي إلى حلول عادلة ومنصفة و ينقذ حياة الرفاق المضربين.

السياسات العمومية في مجال التشغيل في صفوف النساء

نهجت الدولة المغربية عدة إصلاحات اجتماعية واقتصادية من أجل ما يسمى بالتمكين الاقتصادي للنساء وولوجهن سوق الشغل ,حيث أطلقت بسنة 2008 برامج تهدف لمكافحة التمييز والعنف ضد النساء وخاصة برنامج «التمكين المتعدد القطاعات لمناهضة العنف المبني على النوع من خلال تمكين النساء» وفي سنة 2012 أطلقت الدولة سياسة عمومية في مجال المساواة بين الجنسين عبر « الخطة الحكومية للمساواة» « «إكرام» 2012-2016 وتشمل الخطة 24 هدف و156 إجراء موزعة على 8 مجالات من بينها التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء وذلك بهدف توفير فرص الشغل والنهوض بأوضاعهن وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين بسوق الشغل.

عزيزة الرامي

عملت الدولة لاحقا على إطلاق النسخة الثانية للخطة «إكرام2» 2017-2021 حيث تتضمن 4 محاور (تقوية فرص عمل للنساء وتمكينهن اقتصاديا- حقوق النساء في علاقتها بالأسرة – مشاركة النساء في اتخاذ القرار – حماية النساء وتعزيز حقوقهن)، وتم إطلاق أيضا المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021 الذي يشمل عدة رافعات من بينها (توسيع الفئات المستهدفة بسياسة التشغيل من بينهم النساء غير النشيطات والنساء القرويات).

في نفس السياق أعدت الدولة الدراسة الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي للنساء والتي مكنت من إطلاق «البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030» بهدف تحقيق 3 محاور استراتيجية (الولوج إلى الفرص الاقتصادية-التربية والتكوين بمضاعفة نسبة خريجات التكوسن المهني لتصل إلى 8 في المئة – توفير بيئة ملائمة للتمكين الاقتصادي للنساء).

واقع الشابات المغربيات في ظل هذا الوضع:

فيما يخص قطاع التعليم: « الشابة العاملة والمتمدرسة»

كنتيجة لكل المخططات الطبقية وهذا الهجوم الكاسح والذي يعتبر أول ضحاياه الشباب/ات، وخاصة بعد تمرير السياسات المشؤومة «التقويم الهيكلي 1983» المبنية أساسا على المرجعية النيوليبرالية والتي كرست رفع يد الدولة عن التوظيف وفتح المجال للقطاع الخاص (فصل التكوين عن التوظيف) وهو ما تم تأكيده لاحقا بالدستور الممنوح 2011 في الفصل 31 منه.

وقد أدى تسارع وثيرة الهجوم النيوليبرالي على التعليم العمومي المغربي من أجل خوصصة ما تبقى من مجانيته ورهنه أكثر بيد الرأسمال تدبيرا وتسييرا تنفيذا لالتزامات النظام مع الدوائر الامبريالية المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية..)، إلى التراجع عن العديد من المكتسبات التي حققها نساء ورجال التعليم بفضل النضالات المريرة التي خاضوها في فترات تاريخية سابقة والمتجلية في:

• تخريب أنظمة التقاعد وتمديد سن العمل إلى 63 سنة

• فرض التشغيل بموجب عقود مع الأكاديميات بمرسوم 9 غشت 2016 المتعلق بشروط وكيفية التشغيل بموجب العقود مما كرس الهشاشة وسط الشباب/ات وإقبار الحق في الوظيفة العمومية وضرب الاستقرار في العمل.

• الاقتطاعات المتتالية من الأجور بسبب الاضراب.

• عدة مواد في قانون الإطار 51.17 المتعلق ب "منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي" فمن من بين ما يتضمنه من بنود ومواد خطيرة : هو ضرورة إحداث دلائل مرجعية للوظائف والكفاءات تعتمد لإسناد المهمات ولتقييم الأداء والترقي المهني على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية كما هو معمول به في المقاولة الرأسمالية، مما يعني التراجع أيضا عما حققته الشغيلة التعليمية في مجال الترقي والتخلي عن حق الترقي بالشهادة دون قيد أو شرط.

• إقرار الدولة عبر وزارتها الوصية على القطاع شرط تحديد السن 30 سنة لإجراء مباراة الولوج لقطاع التعليم وتجدر الإشارة أنه فيما يخص الأسس القانونية التي تخص السن الأقصى للتوظيف بالمغرب عرفت من بين 2021 لحدود 2023 تناقضا بين المرسوم والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذي يحدد السن 40 سنة.

• تشجيع التعليم الخصوصي عن طريق نظام جبائي تحفيزي

• تنويع مصادر التمويل ليشمل الأسر

النظام الأساسي السابق وما كان تحمله من مواد وبنود خطيرة سيكون أكبر ضحاياها الشباب خاصة ترسيم تحديد سن التوظيف في 30 سنة وإقرار التشغيل بالعقود بتكريس أطر الأكاديميات وعدم التراجع عن التوظيف بموجب العقود. النظام الأساسي حالي لا يتوفر على مادة تحديد سن التوظيف في حين مرسوم مباراة يتضمن الشرط بشكل واضح.

كل هاته الاجراءات الرجعية والتراجعية تعاني الشابة العاملة بالقطاع منها الى جانب الرجل ، ونضيف لهذا معاناتها من الوضعية المزرية والمتمثلة في اشتغالها في ظروف سيئة (العالم القروي – تعيينات في مناطق نائية تنعدم فيها شروط العيش الكريم والسلامة) بالاضافة لتهميش حقوقها وتعرضها لجميع أشكال العنف والتحرشات الجنسية (عنف لفظي جسدي وجنسي ومعنوي/ حالات العنف على الاستاذات والتحرشات التي يتعرضن لها بأماكن العمل خصوصا في المدن الكبيرة او المناطق القروية في غياب تام لحمايتها).

أما فيما يتعلق بمستوى تمدرس الإناث بالمغرب حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط التي سجلت أن 50.3 بالمائة من المغربيات البالغات 25 سنة فأكثر، بدون مستوى دراسي، سنة 2022، مقابل 24.7 بالمائة في صفوف الذكور.

إن 18.8 بالمائة من الإناث من نصف الفئة سبق لهن الدراسة بالتعليم الأولي أو المسيد أو الكتاتيب القرآنية والابتدائي، مقابل 29.8 بالمائة بالنسبة للذكور.

ويبلغ عدد المغربيات فوق 25 سنة، اللائي يتوفر على مستوى دراسي ثانوي إعدادي 12.1 بالمائة، وثانوي تأهيلي 10.2 بالمائة، أما المستوى الجامعي العالي، فتصل نسبتهن إلى 8.5 بالمائة مقابل 11.8 في صفوف الذكور.

ووفقا للتقرير ذاته، فإن 56.1 بالمائة من النساء البالغات من العمر 15 سنة فما فوق لا يتوفرن على شهادة ويرتفع هذا المعدل في القرى بحيث يصل إلى 74.4 بالمائة، و29.6 بالمائة مستواهن متوسط، و14.3 يتوفر على مستوى عالي.

فيما يخص الهدر المدرسي ، فإن 2 في المئة من الفتيات يغادرن المدرسة مقابل 0 في المئة ذكور بالابتدائي و10،3 في المئة من بينهم 7،5 في المئة من الفتيات في المستوى الإعدادي / 7،2 في المئة من بينهم 5،5 في المئة فتيات في المستوى الثانوي .

استنادا على التقارير الرسمية للدولة نفسها نثبت بالملموس الاختيارات الطبقية للدولة المغربية في التعليم العمومي وتكريس الفقر والهشاشة والبطالة والأمية وعدم توفير البنيات التحتية « داخليات ودور الطالبات /مؤسسات تعليمية كافية في العالم القروي خاصة التعليم الثانوي «التي يعاني منها الأسر المنتمية للطبقات الشعبية المفقرة تعاني الفتيات الجزء الأكبر من هذا الواقع البئيس خاصة بالوسط القروي.

فيما يخص قطاع التشغيل :

حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط بأن معدل البطالة في المغرب انتقل من 12،3 في المائة إلى 11،8 ما بين سنة 2021 ونفس الفصل من سنة 2022.

\ تعد النساء والشابات خصوصا من بين الشرائح الاجتماعية الأكثر تضررا من هذه الآفة إن نسجل 17،2 في المئة من النساء عاطلات عن العمل خلال سنة 2022 مقابل 10،3 ذكور وفيما يخص الشباب خاصة البالغين من العمل 15 إلى 24 سنة فإن 37،3 في المئة من الشابات مقابل 13،6 من الشبان لا يدرسون لا يشتغلون ولا يتبعون أي تكوين.

تكشف المعطيات والاحصائيات المتعلقة بالتشغيل في صفوف النساء أن كل الخطط والبرامج ليس عاجزة فقط عن الاستجابة لحاجيات النساء في الحق في الشغل بل مدمرة للعمل القار من خلال تغيير مفهوم الشغل وتكريس الخوصصة ومفهوم المقاولة كما تعمق الهشاشة والفقر في صفوفهن خاصة الشابات .

نشير أيضا لوضعية النساء العاملات بالقطاع الخاص (الصناعي والفلاحي) والقطاع غير المهيكل أنها تتصف بالكارثية ناهيك عن غياب تطبيق مقتضيات مدونة الشغل (تقليص الاجور – زيادة في ساعات العمل القانونية – غياب عقود العمل والتغطية الصحية- غياب حماية النساء في العمل – غياب حماية الامومة ، التحرش الجنسي والنفسي والاغتصابات خاصة العاملات بالقطاع الفلاحي حالة عاملات الفراولة بالحقول الإسبانية مثالا...).

ماهي سبل التصدي والمقاومة وتوحيد النضالات لمواجهة المخططات المخزنية

في مقابل هذا الهجوم الممنهج على شباب/ات بقطاعي التعليم والتشغيل خاضت الشبيبة المغربية نضالات وحركات احتجاجية قوية كان الشابات في مقدمتها:

معركة لأساتذة/ات حاملي/ات الشواهد والاضراب الشهير لسنة 2014 والذي دام 111 يوم مصحوب باعتصام بالرباط وما قابله من قمع وتنكيل وترهيب وصلت لحد التوقيفات عن العمل وتوقيف الأجور ومجالس التأديبية وتوقيفات المؤقتة عن العمل.

المعركة البطولية لتنسيقية المفروض عليهم التعاقد وما صاحبها لحدود اليوم من قمع وتنكيل وترهيب تصل لحد المحاكمات الصورية والأحكام الجائرة في حق مناضليها ومناضلاتها.

معركة تنسيقية أطر البرنامج الحكومي لتأهيل 10000 إطار تربوي.•نضالات الحركة الطلابية ضد تحديد السن لولوج لمباراة التعليم.

نضالات الحركات النقابية المناضلة والمكافحة أبرزها الجامعة الوطنية للتعليم/ التوجه الديموقراطي (نضالات والأشكال النضالية) والتي يتقدمها الشباب/ات بامتياز.

نضالات الأساتذة المتدربين:

نضالات الشبيبة المغربية من بينهن الشابات في حركة 20 فبراير المجيدة رافعات شعارها التاريخي الحرية الكرامة العدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية،

مشاركتهن في الحراكات الاجتماعية « الريف جرادة الفنيدق،،،،»

المشاركة القوية والفعالة للشباب/ات في المعركة البطولية التاريخية بقطاع التعليم لموسم 2023/2024 ضد النظام الأساسي السابق واللذين كانوا في مقدمة الحراك التعليمي التاريخي والذي يعتبر أقوى حراك في قطاع التعليم في تاريخ المغرب حيث كان الشباب في طليعته على مستوى المشاركة في تجسيد الإضراب وجميع الأشكال الاحتجاجية والقيادة والتأطير ولكن في إطار التنسيقيات التي تميزت بوجود الشباب بطليعتها.

المشاركة القوية في النضالات ضد قانون الإضراب والتقاعد المشؤومين.

نضالات العاملات بالمجالي الصناعي والفلاحي:

مشاركة النساء الشابات بمعارك الحركة الطلابية بمختلف المواقع

مشاركة الشابات بمعارك حركة المعطلين بمختلف الفروع والمدن حول الحق في الشغل.

77 عاما على النكبة 1948

غازي الصوراني

مهما تواصلت وامتدت سنوات النكبة ومهما تعاظمت وغلت التضحيات كما جرى في قطاع غزة خلال الثمانية عشر شهرا الماضية حيث استشهد وفقد ما يزيد على 72 ألف واكثر من 120 الف جريح، إلا أن الذاكرة الفلسطينية الشعبية تظل حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال حيث

يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن مع اخوانهم في عاصمتنا الخالدة القدس وفي كل ارجاء الضفة وقطاع غزة رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة الوطن الفلسطيني عبر رائحة وذكريات القرية، البلد، المدينة، كما يتنسمونها من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة من اجل الحرية والاستقلال، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء الى ابنائهم واحفادهم الذين يحملون اليوم الامانة بشرف وكبرياء وارادة ثورية وروح عالية من التحدي والصمود والمقاومة في القدس ونابلس وبيت فوريك وجنين وبيت لحم ويافا وطولكرم ومخيمات العودة ، لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل والحلم الثوري والمسيرة الكفاحية حتى تتحقق الاهداف ، فبالرغم من محطات كل تلك الذكريات ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة التي تتغذى وتكبر عبر صمود شعبنا وصمود ثورته ومقاومته ونضاله الكفاحي والسياسي والجماهيري الديمقراطي حتى تحقيق الاهداف التي ضحى شهداء شعبنا من اجلها.

عسكرة المساعدات الإنسانية لغزة

وسام الفقعاوي

المشروع الأميركي الجديد لإدخال المساعدات إلى قطاع غزة عبر نقاط توزيع تُدار من قبل شركات أميركية يشرف عليها ضباط أميركيون، يُمثل تطورًا خطيرًا في البُعد الإنساني والسياسي للعدوان على غزة، ويكشف عن تحول جوهري في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه القطاع، من «الدعم الإنساني» إلى «الإدارة المباشرة»، ما يحمل دلالات استعمارية جديدة تتقاطع مع سرديات الإبادة الجماعية والرقابة على الغذاء كسلاح حرب.

الهدف المعلن: فتح نقاط توزيع مساعدات غذائية في مناطق «آمنة» بوسط وجنوب القطاع، بزعم إنقاذ السكان من المجاعة التي سببتها الحرب.

الجهة المنفذة: شركات أميركية خاصة مثل Fogbow أو ALS يُشرف عليها ضباط عسكريون أميركيون، بمعزل عن المؤسسات الفلسطينية والدولية.

النطاق الجغرافي: يُرجّح أن تكون هذه النقاط قريبة من مناطق التجمع السكاني مثل خان يونس ورفح، حيث تُفرض إسرائيل حزامًا ناريًا في الشمال، وتجعل العودة إليه مستحيلة.

الإدارة الأمنية: سيتم تحصين تلك النقاط بقواعد أمنية أميركية، فيما يشبه «المناطق المنزوعة الإدارة الفلسطينية»، ما يخلق نظام مراقبة وتحكم مباشر

ما الذي سيفرضه المشروع وتداعيات ذلك علينا كفلسطينيين

1. تحويل المساعدات إلى أداة سيطرة

الولايات المتحدة، بدلًا من الضغط على إسرائيل لوقف تجويع السكان، تفرض وصايتها عليهم عبر مشاريع ظاهرها إنساني وجوهرها سياسي/عسكري، يُعيد إنتاج الاستعمار بوصفه «هيئة إغاثة».

2. تحميل «الخضر» أو المقاومة ككل مسؤولية المجاعة

المشروع يُسوق دوليًا على أن الفصائل الفلسطينية تعرقل إدخال الغذاء، وبالتالي يُبرر أي عدوان إسرائيلي على البنية التحتية الإنسانية، ويُحول الجلاد إلى وسيط محايد.

3. ضرب المنظمات الإنسانية

الصمت الأميركي على استهداف المطبخ العالمي، الأونروا، التكيات والمطابخ الشعبية، جزء من تمهيد الأرض لاحتكار الإغاثة عبر أدوات أميركية صرفة، ما يُحوّل الغذاء إلى أداة إذلال وتطويع.

4. التهيئة لمعسكرات فصل سكاني

حين تُدار مناطق توزيع الغذاء من قبل الأميركيين في نقاط محددة، مع منع الحركة خارجها، فهذا يُعيد إلى الأذهان نموذج أوشفيتز أو صبرا وشاتيلا: مناطق تركيز سكاني تُسيطر عليها قوات أجنبية، مع عزل ممنهج وتجويع وإذلال.

5. إعادة تعريف «النجاة» كخضوع من يلتزم بالشروط الأميركية والإسرائيلية للحصول على الطعام، يُمنح الحياة؛ أما من يرفض، يُترك للموت. هذا يعيد تعريف الكرامة الوطنية كـ«امتياز قابل للسحب».

ما يجري ليس مجرد خطة إغاثية، بل هندسة سكانية–سياسية تهدف إلى إدارة غزة كـ«منطقة ما بعد السيادة»، تحت رعاية أميركية وإسرائيلية مباشرة، بعد تحطيم كل أدوات الصمود الذاتي.

المطلوب الآن:

فضح المشروع على المنصات الدولية بوصفه خطوة نحو عزل السكان لا إنقاذهم.

الدعوة لتحقيق دولي في استهداف البنية الإنسانية في غزة.

مقاومة عسكرة الإغاثة، ورفض إحلال الشركات العسكرية محل المنظمات الأممية والمحلية.

الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين:
ترامب يُروج لأفكار شيطانية لتهجير شعبنا في غزة. وشعبنا باقٍ في وطنه ولن يرحل

تعرب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن إدانتها الشديدة للتصريحات العنصرية والخطيرة التي أدلى بها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، والتي دعا فيها إلى تهجير سكان قطاع غزة إلى دولة في الشرق الأوسط، واقتراحه أن تكون غزة «منطقة حرة» تدار وفقاً لرؤية إدارته، بعيداً عن أي تمثيل وطني فلسطيني.

– إن هذه التصريحات، التي تتقاطع مع ما نشرته شبكة NBC الأمريكية حول وجود خطة لدى إدارة ترمب لنقل ما يقارب مليون فلسطيني من غزة إلى ليبيا، تكشف عن عقلية استعمارية مريضة تعيد إلى الأذهان مشاريع التهجير والنكبة والاقتلاع التي عانى منها شعبنا منذ العام 1948. وهي ذات العقلية التي مارستها الولايات المتحدة منذ نشأتها عبر سياسات الإبادة والاقتلاع التي طالت السكان الأصليين في أمريكا الشمالية، في سياق مشروع استيطاني توسعي قائم على محو الشعوب الأصلية والسيطرة على الأرض بالقوة.

– نؤكد للرئيس ترامب وللقاصي والداني أن لا وطن لشعبنا إلا فلسطين، ولا مكان له خارجها، وغزة لن تكون يوماً محطة للترحيل أو التصفية.

– كل مخططات التهجير مصيرها الفشل الذريع، وشعبنا الذي قدّم آلاف الشهداء وأثبت صموده في وجه أعتى آلة استعمارية لن يذهب إلى أي مكان سوى إلى مدنه وقراه المحتلة في فلسطين التاريخية بعد التحرير وكنس الاحتلال.

– إن الدعوة إلى إدارة غزة بعيداً عن السيادة والإدارة الفلسطينية هي محاولة بائسة لتكريس مشروع تصفوي يراد منه فصل القطاع عن بقية الوطن وتصفية القضية الفلسطينية بالكامل، وهو ما نرفضه بالمطلق وسنقاومه بكل قوة.

– ندعو جماهير شعبنا وأمتنا وأحرار العالم إلى التصدي لهذه المخططات بكل السبل الممكنة، والتأكيد على أن غزة جزء لا يتجزأ من فلسطين، ولا أحد يملك القرار بشأنها سوى شعبها.

– نقول لترامب ومن يدور في فلكه: «إن عقلية «الكابوي» المتغطرسة التي لا ترى في الشعوب سوى رعايا يمكن ترحيلهم أو التحكم بمصائرهم لن تنجح في إخضاع شعبنا أو اقتلاعه من أرضه. هذه الذهنية التي تقوم على الاستعلاء والعنصرية والتعامل مع قضايا الشعوب كأنها صفقات عقارية أو مشاريع تجارية قد سقطت في كل تجارب التاريخ، وستسقط مجدداً على صخرة صمود شعبنا الفلسطيني. فشعبنا لم ولن يركع، وسيبقى صامداً ومتمسكاً بحقه في العودة والتحرير وتقرير المصير رغم أنف ترامب والاحتلال وأذنابهم.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
-17 أيار/مايو- 2025.

سوريا : مؤامرة التقسيم لخدمة المشروع الصهيو/امبريالي

جمال براجع

كل التطورات والوقائع تؤكد صحة تحليلنا أن ما جرى في سوريا هو غزو امريكي صهيو يوني تركي بتمويل ومباركة من الأنظمة العربية الرجعية في الخليج وغيره، هدفه السيطرة على سوريا وتحويلها إلى دولة فاشلة مقسمة إلى مناطق نفوذ أمريكية تركية صهيونية بعدما كانت تشكل حلقة أساسية في محور مقاومة ومواجهة المشروع الصهيوني الإمبريالي الرجعي في المنطقة، والقاعدة الخلفية للمقاومة اللبنانية والفلسطينية. وبذلك فهي ليست ثورة كما تروج أبواق الدعاية الإمبريالية والصهيو نية والرجعية. ووصفها بالثورة هو جريمة في حق الشعب السوري وتزوير للتاريخ ومسخ لمعنى الثورة. فثورات التحرر تشعلها الشعوب بقيادة حركات التحرر الوطني بهدف تحررها وفق تطلعاتها الوطنية والثورية في تقرير مصيرها وبناء أنظمتها الوطنية الديمقراطية الشعبية التي تقطع مع الاستعمار والإمبريالية والتبعية والاستبداد، ولا تشعلها وتقودها القوى الظلامية و الرجعية المسخرة والممولة و الموجهة من طرف المخابرات الامريكية والصهيونية والإنجليزية والتركية. إن هذه الاخيرة تشعل «الثورات» المضادة بهدف إشاعة الفوضى والتقسيم والحروب و بث النزعات والصراعات الطائفية والإثنية بما يخدم المشروع الإمبريالي الصهيوني في إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط لضمان استمرار الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على ثرواتها النفطية و ممراتها المائية الاستراتيجية وبما يضمن تفوق الكيان الصهيوني، كقاعدة أمامية للإمبريالية في المنطقة، و إزالة وتصفية كل من يهدد وجوده وعلى الخصوص قوى وحركات المقاومة في فلسطين ولبنان واليمن وغيرها، وتصفية القضية الفلسطينية كعقبة رئيسية امام المخطط الإمبريالي الصهيوني. هذا هو الرهان الاستراتيجي للإمبريالية الامريكية.

إن ما يحاك من مخططات ومؤامرات إمبريالية صهيونية رجعية في حق شعوب المنطقة في سوريا وفلسطين ولبنان واليمن وغيرها يفرض على هذه الشعوب وحركات المقاومة والقوى الوطنية والثورية استنهاض الهمم والإرادات وتقوية التضامن والإسناد فيما بينها وتوحيد وتنسيق الجهود والمواقف للتصدي لهذه المخططات و المؤامرات مع الانفتاح والاستفادة من الهبات التضامنية للشعوب وقوى التحرر والتقدم والسلام في العالم مع الشعب الفلسطيني . كما عليها التصدي لمسلسل التطبيع الذي يجري تعميمه على دول المنطقة كرهان إمبريالي صه يوني لتدمير هوية وثقافة الشعوب وتأهيلها للتعايش مع الكيان الصهيوني العنصري النازي عبر استدماج سرديته الزائفة في وعيها وثقافتها وبالتالي في حياتها الاجتماعية.

وفي خضم هذه السيرورة، بل في قلبها، يجب تصعيد وتقوية النضال على جميع الأصعدة ضد الأنظمة الرجعية العميلة للإمبريالية والصهيونية في أفق التخلص منها باعتبارها العقبات الرئيسية أمام تحقيق أهداف التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي.وهذه مهمة القوى الثورية والوطنية في بلدان المنطقة مما يفرض عليها نهج النضال الوحدوي كطريق اساسي للتغيير وسبيل لتحقيق جبهة الطبقات والفئات الشعبية المعنية بهذا التغيير.

عودة الاشباح الامبريالية:

الشرق الاوسط بين وهم الاستقرار وإعادة انتاج الخراب

أبو علي بلعزيان

في ضوء الزيارة الأخيرة لدونالد ترامب لمنطقة الشرق الاوسط، والتي جاءت هذه المرة مكلّفة برمزية سياسية مزدوجة، بين الحنين إلى استعادة الدور الإمبراطوري المنفلت من قبضة واشنطن، والسعي إلى ترميم شبكة التحالفات التقليدية التي أضعفها الفشل الأميركي في تطويع المنطقة لصالح الرأسمالية المتوحشة، يمكن قراءة مستقبل الشرق الأوسط كحقل مفتوح على الانفجار، لا على الاستقرار. فترامب، حتى وهو خارج البيت الأبيض، لا يزال يمارس دور المتحدث باسم الرأسمالية النيوليبرالية العنصرية في وجه صعود تعددي عالمي يعيد تشكيل خرائط النفوذ، ويهدد الأحادية القطبية التي راكمت من خلال الحروب والانقلابات ثروات غير مشروعة على حساب الشعوبَ المستعمَرة والمضطهَدة. لذلك لم تكن زيارته مناسبة بروتوكولية عابرة، بل لحظة استراتيجية انكشفت من خلالها مخاوف واشنطن من استمرار انهيار مرتكزات حضورها العسكري والاقتصادي في الإقليم.

إن الشرق الأوسط يعيش تحولات متسارعة تشي ببوادر نهاية مرحلة وبداية أخرى. مرحلة انتهت فيها صلاحية الوظائف القديمة للأنظمة التابعة، وبات مطلوبًا منها أداء أدوار وظيفية جديدة تتجاوز القبضة الأمنية إلى احتضان المشروع التطبيعي، ودمج الكيان الصهيوني في المنظومة الاقتصادية والسياسية الإقليمية، وجرّ المجتمعات نحو القبول بالتبعية الجديدة تحت يافطة التنمية والانفتاح والتحديث. وضمن هذا السياق، جاءت زيارة ترامب كتحفيز لهذه الأنظمة على مزيد من الانخراط في مشاريع إعادة الهيكلة الجيوسياسية للمنطقة، انطلاقًا من نظرية «التحالف ضد العدو المشترك»، حيث يعاد تعريف العدو خارج إطار الاستعمار أو الرأسمالية أو الإمبريالية، ويُلبَّس ثوب الإسلام المقاوم أو ما تبقى من أصوات قومية ويسارية معارضة.

ما يُستنتج من مواقف ترامب، سواء عبر خطابه أو عبر لقاءاته، أن أمريكا بصدد التموقع من جديد في المشهد الإقليمي من خلال وكلاء جدد، وتحالفات ظرفية، تقطع مع حلفاء الأمس إن اقتضت الحاجة، وتنقلب على أدواتها متى شعرت أن الأرض تميد تحت أقدامها. ولذلك فإن مستقبل الشرق الأوسط مرشح للتمزق أكثر من أي وقت مضى، في ظل تنامي سباقات التسلح، وتكريس نزعات الانفصال، وفتح جبهات صراع جديدة.

لقد غادرت واشنطن سياسة التدخل المباشر لتدخل زمن إدارة الفوضى من الخلف، وهو ما يعيدنا إلى سياق مشروع الشرق الأوسط الجديد، لكن بنسخة أكثر دهاءً، لا تعتمد فقط على الغزو، بل على تآكل البنى الداخلية للدول، وانفجار التناقضات المجتمعية، وتفكك القيم، وتعميم النموذج الرأسمالي المتوحش بوصفه القدر المحتوم.

في ظل هذا الوضع، لا يمكن فصل زيارة ترامب عن الصراعات الدولية الكبرى بين روسيا والصين من جهة، والغرب الإمبريالي من جهة أخرى، فالرجل يدرك – حتى في تقلباته – أن الحسم في المنطقة يمر من عزل طهران ومحاصرة نفوذها، وتفكيك المحور المقاوم، وتطبيع وجود الكيان الصهيوني في محيط معاد تاريخيًا له، بل وجعله طرفًا شرعيًا في أي معادلة أمنية إقليمية قادمة. ولذلك، فإن الزيارة لم تكن مجرد تنقل جغرافي، بل إعلان عن خارطة مصالح، وعن استمرار أمريكا، سواء بترامب أو بسواه، في تكريس منطق النهب والهيمنة، ورفض أي إعادة توازن حقيقي في ميزان القوى العالمي. أما من يعتقد أن زيارة ترامب تبشر بانفراجات، فهو لم يفهم بعد أن المشروع الأمريكي لا يبحث عن سلام، بل عن خنوع كامل.

لقد فتحت هذه الزيارة الباب أمام قراءات استشرافية قاتمة لمسار المنطقة، فمن غير المستبعد أن يشهد الإقليم في السنوات المقبلة موجات تصعيد عسكري جديدة في أكثر من جبهة، خصوصًا في اليمن وسوريا ولبنان، وقد يُعاد رسم خرائط النفوذ عبر فوضى خلاقة تُدبَّر من العواصم الغربية وتُنفذ بأيادٍ محلية. كما أن احتمال تطبيع جماعي مع الكيان الصهيوني لم يعد فرضية، بل يتحول تدريجيا إلى سياسة رسمية معلنة من بعض الأنظمة، دون أي اعتبار للشارع العربي الذي ما زال يحمل في وجدانه بذور مقاومة قد تنفجر في لحظة ما، بشكل لا يمكن التنبؤ بنتائجه.

من جهة أخرى، فإن زيارة ترامب أعادت الحياة لأطروحات التفوق العنصري، والمظلومية البيضاء، والمركزية الأمريكية، في سياق دولي بدأ يتململ من أحادية القرار، ويرنو إلى عالم متعدد الأقطاب. لكن هذا التململ لا يخدم بالضرورة قضايا التحرر في منطقتنا، ما لم تستنهض القوى اليسارية والقومية والتقدمية إمكاناتها الفكرية والتنظيمية لبناء جبهات مقاومة قادرة على قلب المعادلات، واستعادة زمام المبادرة، وفرض جدول أعمال شعبي يناهض الاحتلال والتطبيع والتبعية والاستبداد في آن. إن الشرق الأوسط لا يمكن أن يخرج من أزمته إلا إذا أسقط من معادلاته منطق التبعية للغرب، وآمن بحق الشعوب في السيادة وتقرير المصير، وراكم شروط ثورة سياسية واجتماعية تطيح بالتحالف الطبقي الحاكم الذي لا يرى في زيارة ترامب سوى فرصة للتقرب من السيد الأمريكي، ولو على حساب الكرامة والسيادة.

إن القادم في الشرق الأوسط لن يكون إلا أكثر تعقيدًا وتداخلًا، ما دامت القوى الإمبريالية لم تتخل عن أوهام السيطرة، وما دامت الأنظمة العربية تفضل ارتهان مصيرها لقوى الخارج بدل الرهان على شعوبها. وبهذا المعنى، فإن زيارة ترامب ليست نهاية حدث، بل هي بداية لمرحلة جديدة من الصراع، ستعرف إعادة ترتيب للأولويات، وتغييرات مفاجئة في التحالفات، وانكشافًا متزايدًا لأوراق اللعب في ساحة تتقاطع فيها المصالح الكبرى مع أوهام الأنظمة الصغيرة.

إن الشرق الأوسط يعيش تحولات متسارعة تشي ببوادر نهاية مرحلة وبداية أخرى. مرحلة انتهت فيها صلاحية الوظائف القديمة للأنظمة التابعة، وباتَ مطلوباً منها أداء أدوار وظيفية جديدة تتجاوز القبضة الأمنية إلى احتضان المشروع التطبيعي، ودمج الكيان الصهيوني في المنظومة الاقتصادية والسياسية الإقليمية..

الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية

البيان الختامي لأشغال الملتقى في نسخته الثانية

في سياق يتسم باستمرار حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة منذ أزيد من عام ونصف، وتوسع الهجمة الصهيونية الدموية على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، والتصعيد العسكري على لبنان، والعدوان المتواصل على اليمن وسوريا، وفي ظل تواطؤ الأنظمة المطبعة، وعلى رأسها النظام السياسي القائم بالمغرب، الذي انخرط في مسار التطبيع والتنسيق الأمني والعسكري مع الكيان الصهيوني، وفتح جميع الأبواب أمام الاختراق الصهيوني للمجتمع المغربي، بما في ذلك محاولات اختراق مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

احتضن رفاقنا ورفيقاتنا في فصيل طلبة اليسار التقدمي، أيام 13 و14 و15 ماي 2025، الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم المقاومة الفلسطينية في نسخته الثانية بجامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية موقع الرباط.

ورغم المنع والتضييق والحصار الذي طال الملتقى طيلة أيامه، تعبيرا عن استمرار سياسة الحظر العملي على نضالات الحركة الطلابية المغربية والشبابية الديمقراطية التقدمية (التضييق على حرية العمل النقابي والسياسي، منع تنظيم الأنشطة في القاعات العمومية والحرمان من وصولات الإيداع القانونية.. إلخ)، فإن إصرار الرفاق والرفيقات من مختلف الفعاليات المشاركة على إنجاح هذه المحطة النضالية المتميزة في مسار العمل الطلابي والشبابي الوحدوي، فرض تنظيم فقرات الملتقى في أجواء من الصمود والالتزام.

وقد تضمن برنامج الملتقى ندوات سياسية، ونقاشات حول الوضع الطلابي والشبابي الراهن، وآفاق النضال الوحدوي ضد التطبيع بكافة مجالاته، وخاصة التطبيع الأكاديمي، إضافة إلى مداخلات تناولت آفاق الفعل التقدمي الديمقراطي داخل الجامعة المغربية وباقي الواجهات الشبابية، والمهام المطروحة على القوى المناضلة في ظل الهجمة على الحقوق والحريات، ووقع القضية الفلسطينية بعد أكثر من سنة ونصف من حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

واختتم الملتقى بوقفة طلابية شبابية نضالية أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بالرباط، ضد القمع والتطبيع، وضد السياسات الرجعية التي تستهدف الجامعة المغربية، في حدث نضالي متميز عرف حضورا نوعيا للمناضلين والمناضلات من الشباب والطلبة، إلى جانب حضور منابر إعلامية.

وعليه، فإننا في الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية، وإذ نختتم النسخة الثانية من هذه المحطة النضالية، نعلن للرأي العام الطلابي والوطني ما يلي:

__ تشبتنا الثابت بالقضية الفلسط»ينية كقضية وطنية مركزية في نضالات الحركة الطلابية والشبابية، واعتبارنا الكيان الصهيوني كيانا مجرما وامتدادا للإمبريالية العالمية في المنطقة، يجب مقاومته بكل الأشكال النضالية إلى غاية إسقاطه.

__ إدانتنا للمنع والتضييق والحصار الذي طال أشغال الملتقى داخل كلية الآداب والعلوم الإنسانية السويسي بالرباط، وتحميلنا المسؤولية لرئاسة الجامعة وإدارة الكلية والأجهزة القمعية، ولكل الجهات التي تهدف إلى خنق الحريات السياسية والنقابية وتدجين الفعل الطلابي والشبابي.

__ مطالبتنا بالانسحاب الفوري لجيش الاحتلال الصهيوني من قطاع غزة، ورفع الحصار الاقتصادي عن القطاع، وإعادة إعماره، وتسهيل عودة النازحين، والإفراج عن كافة الأسرى الفلسطينيين.

__ مطالبتنا بضرورة وقف كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإغلاق مكتب الاتصال «الإسرائيلي» بالرباط.

__ رفضنا المطلق لكل أشكال التطبيع، وخاصة التطبيع الأكاديمي الذي يشكل اختراقًا خطيرًا للمؤسسات الجامعية، ومطالبتنا جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بوقف كل أشكال التطبيع مع مؤسسات الكيان الصهيوني المجرم.

__ دعمنا المبدئي واللامشروط للحراك الطلابي الشبابي العالمي المطالب بوقف حرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة.

__ دعوتنا كافة الجماهير الطلابية في جميع المواقع الجامعية إلى تكثيف النضال ضد التطبيع الأكاديمي عبر الرصد والفضح، والعمل على بلورة معارك نضالية وحدوية للتصدّي لكافة أشكاله.

__ دعوتنا جميع الفعاليات الشبابية بمختلف واجهات الصراع (الطلابية، النقابية، الحقوقية، الجمعوية...) إلى تنظيم حملات قوية لمقاطعة جميع سلع ومنتجات الشركات المتواطئة والمتورطة في المشروع الصهيوني وفي انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني داخل مقاصف الكليات.

__ تحياتنا الحارة لكل الطالبات والطلبة، والإطارات الطلابية والشبابية التي حضرت وشاركت وتحدّت المنع وساهمت في إنجاح هذه المحطة النضالية.

__ تحياتنا العالية لرفاقنا ورفيقاتنا في فصيل طلبة اليسار التقدمي على احتضانهم النسخة الثانية، ولحزب النهج الديمقراطي العمالي، وللجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي، على توفيرهم لمقراتهم من أجل استكمال فعاليات الملتقى.

وفي الختام، نهنئ جميع الفعاليات الطلابية والشبابية الديمقراطية والتقدمية التي ساهمت في إنجاح هذه المحطة النضالية الوحدوية النوعية في مسار نضالات الحركة الطلابية والشبابية، مؤكدين عزمنا على تنظيم النسخة الثالثة من الملتقى، والانخراط في خطوات نضالية وحدوية ومشتركة من أجل إسقاط التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية.

المجد للمقاومة..
ليسقط التطبيع..
التحرر لفلسطين..

عن الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية

■ التوقيعات:

فصيل طلبة اليسار التقدمي
__ فصيل الطلبة القاعديين التقدميين موقعي تطوان ومكناس
__ شبيبة اليسار الديمقراطي
__ شبيبة النهج الديمقراطي العمالي
__ حركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية شبيبة الحزب الاشتراكي الموحد
__ حركة المقاطعة BDS بالمغرب
__ الجمعية المغربية لحقوق الانسان - المكتب المركزي
__ منتدى حقوق الانسان لشمال المغرب - دائرة الشباب
__ جمعية أطاك المغرب
__ اتحاد شباب التعليم بالمغرب jem/ الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي FNE.

بتاريخ: 18 ماي 2025

فعاليات ملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم وإسناد المقاومة الفلسطينية

اليوم الثاني:

رغم الحصار والمنع.. فعاليات اليوم الثاني من الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم وإسناد المقاومة الفلسطينية

استمرارا في فعاليات النسخة الثانية من الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم وإسناد المقاومة الفلسطينية المنظم من طرف فصيل طلبة اليسار التقدمي، احتضنت كلية الآداب والعلوم الإنسانية اليوم الثاني منه، في ظل جو من الحصار والتضييق والمنع الممنهج من طرف إدارة الكلية، حيث منعت الولوج لمرافق الجامعة، وإغلقتها في وجه الطلبة.

ولم يفلح المنع والحصار المخزني في إفشال الملتقى بفضل صمود الرفيقات والرفاق وإصرارهم على تجسيد الشكل النضالي من داخل الكلية، حيث بدأت فعاليات اليوم الثاني بكلية الآداب والعلوم الإنسانية كما هو مقرر، بعد فرض الدخول لمرافق الكلية من الطرف المناضلين والمناضلات وتنظيم دردشات طلابية وأروقة خاصة بالقضية الفلسطينية، وتنظيم حلقية نقاش حول واقع الحريات السياسية والنقابية من داخل الجامعة المغربية.

لتستكمل فترته المسائية والليلية بالمقر المركزي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، حيث نظمت في الفترة المسائية ندوة شبابية طلابية حول دور الحركة الطلابية في مناهضة التطبيع الأكاديمي، ساهم في تأطيرها ممثلين عن المكونات المشكلة للملتقى، وتطرقت لمظاهر استفحال التطبيع المخزي للجامعات المغربية مع الجامعات الصهيونية، وما ينطوي عليه ذلك من خطورة، وبلورت الخطوط العريضة لآفاق النضال الوحدوي في مواجهته.

وشهدت فعاليات الملتقى، تكريم الرفيقين المعتقلين السابقين عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقع تطوان، وكذلك الرفيق اسماعيل غزاوي مناضل حركة المقاطعة و BDS المعتقل السابق على خلفية نشاطه المناهض للتطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني.

لتنتهي فعاليات اليوم الثاني، بتنظيم ورشة تفاعلية حول مقاطعة الكيان الصهيوني، من تأطير حركة المقاطعة BDS، التي عرفت بدورها نقاشا شبابيا مهمة حول أهمية المقاطعة التجارية والاقتصادية في حصار الكيان الصهيوني، وكيفيات تطويرها بشكل مُنظم.

اليوم الثالث:

تواصلت يوم الخميس 15 ماي 2025 فعاليات اليوم الثالث والأخير من الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية عبر تجسيد وقفة إحتجاجية أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بالرباط تحت شعار "الطلاب والشباب المغاربة يطالبون بإسقاط جميع إتفاقيات التطبيع الأكاديمي مع الكيان الصهيوني ويجددون التضامن مع الشعب الفلسطيني".

رفع الشباب المشارك شعارات قوية مطالبة بإسقاط الاتفاقيات التي تجمع الجامعات والمعاهد المغربية مع جامعات الكيان الصهيوني ومعبرة عن تضامن طلاب وشباب الملتقى مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة ومنددة بالتطبيع.

بعد الوقفة الناجحة أمام وزارة التعليم العالي كان الشباب على موعد مع الأمسية الفنية الختامية للملتقى والتي أحياها الفنان الملتزم صلاح الطويل بمقر الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي بالرباط.

عرفت الأمسية تجاوبا منقطع النظير مع الأغاني الملتزمة لصلاح الطويل من قبيل "ديموقراطية ماروكان"، "الغزال بنعيسى"، "زغرودة مغربية" و"البيصارة والبسطيلة".

وكان الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية في دورته الثانية قد إنطلق يوم الثلاثاء 13 ماي وعرفت أنشطته بكلية الاداب والعلوم الانسانية العرفان بالرباط قمع ومنع من ولوج مرافق الكلية نجح الطلاب بكسره بفضل صمودهم وإصرارهم على تجسيد برنامج الملتقى من داخل الجامعة.

وشهد برنامج الملتقى ندوات جمعت فصائل طلابية وشبيبات سياسية وإطارات تقدمية وناقشت القضية الفلسطينية والتطبيع ودور الحركة الطلابية في مواجهة التطبيع الأكاديمي كما شارك الحضور في ورشة من تأطير حركة BDS المغرب حول مقاطعة الشركات المتورطة مع الكيان الصهيوني.

ختمت النسخة الثانية من الملتقى في أجواء حماسية والتزام بالمضي قدما في تنظيم نسخ أخرى بنفس النفس النضالي الوحدوي.

قد تعجبك أيضاً

في ذكرى انتفاضة ماي 1968 الشبابية.. لا اشتراكية دون شبيبة

الشبيبة بتطوان تدين الفعل الإجرامي الذي طال اليسار التقدمي بكلية الآداب مارتيل

ضرب بنية القتل، مجرمون يعتدون على طلبة اليسار التقدمي

الشباب والأحزاب والعمل السياسي في المغرب.

مهام النساء الشابات في مواجهة المخططات التصفوية

عزيزة الرامي

على الرغم من التاريخ النضالي المرير للشباب والشابات في قلب الحراكات الشعبية والنقابية في القطاعين العام والخاص وحضورهم/ن الوازن في المعارك والوقفات والمسيرات الاحتجاجية فإن هاته النضالات تتصف بالتشتت وعدم التنظيم وغياب التأطير النقابي والسياسي الشيء الذي يجعلها لا تحقق المكتسبات.

سبل التصدي والمقاومة وتوحيد النضال لمواجهة المخططات المخزنية:

إن تكثيف الهجوم المخزني على التعليم والمدرسة العموميين والتشغيل من أجل تفكيكه وإضعافه وتكريس الخوصصة عبر مخططاته الطبقية التخريبية الذي يكرس الهشاشة والبطالة والفقر يعتبر أول ضحاياها الشباب/ات خاصة بنات الطبقات الشعبية المفقرة مما يستدعي اليوم وأكثر من أي وقت مضى :

النضال الوحدوي قوي والتفاف كافة الإطارات والقوى الديمقراطية والتقدمية المناضلة والمكافحة المعنية الشبابية اليوم في إطار جبهة شبابية لمواجهة والتصدي لهذه المخططات التخريبية (سياسية ونقابية في التعليم والصحة والشغل وحقوقية وطلابية ومعطلين شباب/ات).والتي تم تأسيس لبناتها الأولى في ندوة العمومة التي نظمها الاتحاد بجانب الإطارات الشبيبية الديمقراطية التقدمية والتي وضعت أرضية الجبهة تشمل جبهات النضال الجماهيري والسياسي. لهذا فالدعوة تتجدد دائما لانضمام القوى الشبيبية الديمقراطية التقدمية والمناضلة من أجل العمل على بلورة ملف مطلبي شبيبي وبرنامج نضالي، وضرورة تكامل نضالنا في قطاع التعليم والتشغيل على المطالب الانية (مواجهة السياسات التخريبية ضد الشبيبة المغربية بشكل عام) مع المهام الاستراتيجية لنضالنا في قطاع التعليم والتشغيل ووضع أسس نظام تعليمي وطني ديمقراطي شعبي علمي وعلماني إجباري ومجاني ومنفتح ينمي الطاقات الإبداعية والفكر النقدي والتحرري وتوفير فرص الشغل القار والعيش الكريم.

وضع المرأة السورية في ظل النظام الجديد

مصطفى أبو يزن

القادم بالنسبة للنساء في سوريا، قد لا يكون أفضل حالا من نظيراتها في أفغانستان بسبب استحواذ جماعات ظلامية على مفاصل التشريع والقانوني والضبط البوليسي تحت إمرة الصهيونية والامبريالية والرجعية. والظاهر الآن أنها (اي المرأة السورية) تعاني من تحديات كبيرة نتيجة الأزمات المتعددة التي تمر بها البلاد، بما في ذلك النزاع المسلح، والأزمات الاقتصادية، والانهيار الجزئي للخدمات الأساسية. في ظل ما يسمى بـ«النظام الجديد» أو التغييرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها سوريا، تواجه النساء معاناة متعددة الأبعاد، منها:

. العنف الجسدي والنفسي :

– تعاني الكثير من النساء من العنف الأسري والمجتمعي، الذي تفاقم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وغياب الأمن.

– بعض النساء يتعرضن للعنف الجنسي أو الابتزاز، خاصة في المناطق التي تشهد نزاعات أو سيطرة فصائل مسلحة.

. الوضع الاقتصادي الصعب :

– مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، أصبحت النساء (خاصة المعيلات لأسر) أكثر عرضة للاستغلال الاقتصادي.

– كثيرات يُجبَرن على العمل في ظروف قاسية بأجور زهيدة، أو اللجوء إلى وسائل غير آمنة لكسب العيش.

. غياب الحماية القانونية :

– القوانين في سوريا لا توفر حماية كافية للنساء، خاصة في قضايا الميراث، والعنف الأسري، وحضانة الأطفال.

– بعض النساء يواجهن صعوبات في الوصول إلى العدالة بسبب الفساد أو عدم فعالية النظام القضائي.

. التهميش السياسي والاجتماعي :

– على الرغم من وجود بعض التمثيل النسائي في المؤسسات الرسمية، إلا أن دور النساء في صنع القرار لا يزال محدودًا.

– العادات والتقاليد الاجتماعية تقيد في كثير من الأحيان مشاركة المرأة في الحياة العامة.

. النزوح اللجوء :

– آلاف النساء السوريات نزحن داخليًا أو لجأن إلى دول الجوار، حيث يعانين من انعدام الاستقرار وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

. التحديات التعليمية :

– كثير من الفتيات يتسربن من المدارس بسبب الفقر أو الزواج المبكر أو انعدام الأمن.

– انهيار جزء من النظام التعليمي في بعض المناطق يحرم النساء من فرص التنمية.

. الضغوط النفسية:

– بعد سنوات من الحرب والأزمات، تعاني الكثيرات من اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب والقلق، مع نقص في الدعم النفسي والاجتماعي.

ختامًا، تحتاج النساء في سوريا إلى دعم شامل يشمل الجوانب القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية، والصحية لضمان حياة كريمة لهن في المرحلة المقبلة.

تونس: شذى الحاج مبارك تدخل في إضراب مفتوح عن الطعام: «جسدي ينهار داخل الزنزانة»

دخلت الصحفية التونسية شذى الحاج مبارك، المعتقلة في سجن "المسعدين" بسوسة، في إضراب مفتوح عن الطعام منذ يوم الأربعاء 14 ماي 2025، احتجاجًا على ما وصفته بـ"الإهمال الصحي المتعمد" الذي بات يُهدد حياتها داخل السجن، في ظل تدهور حالتها الصحية وغياب أي تجاوب فعلي مع طلباتها المتكررة لتلقي العلاج.

وفي رسالة مؤثرة نقلتها شقيقتها توصلت منصة "هُنّ" بنسخة منها، قالت شذى: "جسدي لم يعد يحتمل.. أعاني من ارتفاع ضغط الدم على مستوى العينين، وآلام حادة في العمود الفقري، ومفصل الكتف، ومعصم اليد اليمنى".

"لم أعد أتناول المسكنات لأن معدتي لم تعد تتقبلها، وأصبحت أتقيأ كثيرًا وأفقد الوعي من شدة الألم"، تضيف الصحيفة المعتقلة في ذات الرسالة.

صحفية وراء القضبان بسبب تحقيقات

تواجه شذى الحاج مبارك، المعروفة بمواقفها النقدية، تهمًا تتعلق بـ"نشر أخبار كاذبة والمسّ بهيبة الدولة"، على خلفية أعمال صحفية تناولت شبهات فساد في بعض المؤسسات العمومية.

وتم توقيفها منذ أشهر في ظروف أثارت استنكارًا واسعًا في الأوساط الصحفية والحقوقية داخل تونس، حيث اعتُبر اعتقالها "جزءًا من تضييق متزايد على حرية الصحافة والرأي".

ورغم مرور أسابيع على اعتقالها، لم تُعيّن بعد جلسة الاستئناف في قضيتها، مما "يقيّد بشكل إضافي حقها في الدفاع والتواصل مع محاميها، ويزيد من معاناتها النفسية والصحية"، حسب مصادر من عائلتها.

إهمال طبي وغياب الاستجابة

تشير شذى في رسالتها إلى أنها نُقلت في أكثر من مرة إلى المستشفى، دون أن تتلقى توضيحات حول حالتها أو العلاجات المطلوبة.

وأكدت شذى أنه "كلما نقلوني، لا أعلم شيئًا عن وضعي الصحي. أقوم ببعض الفحوصات، ثم يعيدونني إلى السجن دون علاج أو متابعة".

ورغم توصية طبيب بإجراء فحوصات دقيقة على العمود الفقري وربما تدخل جراحي، إلا أن إدارة السجن تجاهلت مطالبها، ولم تستجب حتى لطلباتها المتكررة لمقابلة المسؤولين.

صرخة إنسانية في غياب المحاكمة

تتابع شذى، في رسالتها المؤلمة، "قبلت سلب حريتي، لكن لم أعد أحتمل خطر فقدان صحتي. إضرابي عن الطعام هو آخر ما أملك لأحتج... أخشى أن يمثل وضعي الصحي خطرًا على حياتي".

وتؤكد شقيقتها أن الاتصال انقطع فجأة، بعد أن أوصتها شذى "بنقل صوتها إلى العالم"، خاصة أن المحامين ممنوعون من زيارتها في هذه المرحلة إلى حين تعيين جلسة استئناف.

دعوات حقوقية عاجلة: "الحق في العلاج ليس ترفًا"

في ظل هذا الوضع المتدهور، تطالب عائلة شذى وعدد من النشطاء الحقوقيين والمهنيين الصحفيين بتدخل عاجل لضمان حقها في الرعاية الطبية ووقف ما وصفوه بـ"المعاملة اللاإنسانية".

وأعربت منظمات مثل "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" "منظمة" ومراسلون بلا حدود" عن قلقها العميق من استمرار اعتقال شذى في ظروف غير إنسانية، محذرة من أن حرمان المعتقلين من العلاج يُعدّ خرقًا صارخًا للمعايير الدولية، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و"قواعد نيلسون مانديلا" الخاصة بمعاملة السجناء.

وتطالب هذه الجهات بالإفراج المؤقت عنها أو على الأقل ضمان تلقيها العلاج فورًا، في انتظار جلسة محاكمة عادلة تحترم قرينة البراءة وتُراعي وضعها الصحي الحرج.

هذا، وتمثل قضية شذى الحاج مبارك نموذجًا صارخًا لتقاطع الانتهاك المزدوج لحرية الصحافة والحق في الصحة، حيث وجدت الصحفية نفسها خلف القضبان بسبب عملها المهني، وتواجه في الوقت ذاته إهمالًا طبيًا يهدد حياتها.

وبين التأجيل القضائي المستمر والحرمان من العلاج، يتحول الاحتجاز إلى أداة قمع صامتة، في غياب ضمانات المحاكمة العادلة، كما يجمع على ذلك كل المطالبين لها بالعدالة.

ما تطالب به شذى اليوم ليس سوى حقها الأساسي في الكرامة والعلاج، وهو حق يجب أن يسبق كل الحسابات السياسية أو القضائية، ويضع الدولة أمام مسؤولياتها الدستورية والأخلاقية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصحفية شذى الحاج مبارك اعتقلت في أوائل سنة 2025، على خلفية محتوى إعلامي نشرته تناول شبهات فساد داخل مؤسسات عمومية تونسية.

ووُجهت إليها تهمٌ تتعلق بنشر أخبار كاذبة، المسّ بهيبة الدولة، والتحريض على مؤسساتها، وذلك بموجب قوانين يعتبرها كثير من الحقوقيين فضفاضة وتُستخدم لتقييد حرية التعبير.

وبعد توقيفها، أودعت سجن "المسعدين" بمدينة سوسة في انتظار المحاكمة، لكن تم تأجيل جلسات الاستئناف لأسباب إجرائية لم تُعلن بشكل واضح، ما حرمها من التواصل المنتظم مع محاميها، وفاقم من حالتها النفسية والجسدية.

عن صفحة «hounna»

15 ماي 2025

إلى حيث الراحل
(إلى روح الفقيد المناضل اليساري عثمان الحاجي..)

عبد الغني نفوخ

من أين أبدأ والجناز ماثل
في القلب نصل ذاب صاهل ؟ (1)
من أين أبدأ والحزن مجهد
غيم أسود في الضوء حائل ؟
قد جاء البريد كالرعد مذويا
إيقاعه جامح صوته جافل (2)
خاطف الأحرار تصيد رمزا
في زحم النضال ودع الفاضل
في شهر أبريل غادر مجبرا
داء ألم حيث الجسم هازل
انطفأت النجوم ليل رحيله
القلب ناح إلى حيث الراحل
الجفون رجاف والصدور وجاف (3)
والنعال خفاف والحزن وابل
الموت بلا موعد أتى مسرعا
ما طاقت الشمس نورها آفل
الدمع في العيون دفق أنهر
ما حال الصبر إن الوداع قاتل
سهم الفراق اخترق صدورنا
الحزن بين الجوانح دم سائل
أودى المنون بسجايا خصال
شهم كريم وديع صفي عاقل
لا يرضى ذلة تلك شيمة من
امتطى صهو النضال لها مائل
في صمته حكمة وإن هو حكى
أدرك منطقه الأصم والغافل
الشارع يمشي من تحت نعله
ولازمة فلسطين غناؤه السابل
عصفورة في يديه تسيل دمعا
جوع وحصار أين الشرع العادل ؟

انتفضت الشعوب شرقا وغربا
ملحمة فلسطين تاريخ حافل
رافقته إلى مثواه وهي تنادي
أوراق تبعثرت إذ الصوت ناقل
زغرودة من خلف الآلام حلقت
في الأعالي تلعن الظلام تناضل
أوداج الظهيرة تطاردها غربان
من خلف الأصوات لونها حابل
في غمرة الجراح دموع تهاوت
ما كفكف الدمع والجرح ناصل (4)
وسط الأحزان وجوه شاحبة
من هول المصاب القلب داهل (5)
في صمت الغيوم انبعث ضوء
أسلاف القبور والفرح غازل
أهلا بالرفيق يشع في الظلماء
ألوان فلسطين أريج عطر شامل
في دوح اللحود تعانقت زهور
في ظلمة النوء عرس حافل
قد نال الراحل في الدنا مجدا
الحرم شاهد والجدار السادل
بلسم لجراح المعذبين وصوتهم
والنصر داني القطاف نائل
أحلام الرصيف والورود الثكلى
أغصان ناحلة والظل خاذل
إن كان نصر المستضعفين ذنبا
فإني أكبر المذنبين نصل ناصل

ما تبقى إلا الدعاء بالسلام يا
رفيق إن الدمع لفقدك واشل
لم يحصنك الثرى ناسكا متعبدا
في سرداب الوطن ثورة حامل
الشرف وهج نور في دربك لامع
ونداء النصر زرع والحصاد حاصل...

● المعجم:
1. صاهل : ذو صوت حاد ومبحوح
2 . جافل : رافض وممتنع
3 . وجاف: قوي الخفقان
4 . ناصل : حد السكين أو نحوه
5 . داهل : في حيرة.

لم تمت يا موخيكا

يمكن أن نستأنس إلى حد الانجذاب المدهش، الذي يبارك لحظات استثنائية، بما مارسه/يمارسه الإنسان من انزياحات مكتنزة بدلالات ثقيلة العيار، عفيفة الإزار قد نجد فيها بعض العزاء، حين تتواتر البرحاء، نظير ما عرف عن الفيلسوف «ديوجين» الكلبيّ من رفض الانبطاح، لاسيما قصته مع الملك الذي غطى أشعة الشمس مانعا الفيلسوف من الاستمتاع بها عارضا على «ديوجين» أن يحدد مطالبه، فما كان منه إلا أن أبى ،بل إنه أصر على أن يتنحى الملك حتى تصل الأشعة الفيلسوف، الباحث عن الحقيقة بمصباحه و لو في واضحة النهار. وقل القول نفسه بالنسبة إلى الفيلسوف «سارتر»، الذي لم يقبل/ يتقبل جائزة نوبل، و إن عاش متقلب المزاج الموقفيّ. (حرب الجزائر، القضية الفلسطينية....)..،أو إلى تلك السيدة الفاتنة التي اشترطت أن يكون مهر عقد قرانها هو أن يبني الزوج مستشفى لفائدة المرضى و المصابين المعوزين ابتغاء تخفيف معاناتهم، وتأمين سلامتهم. وإذا كانت ملكة جمال لبنان، في مرحلة معينة، «جورجينا رزق»، قد امتنعت عن التوقيع على صك أبيض، تحدد فيه المبلغ الذي تشاء، اقترحه عليها الرئيس الأمريكيّ السابق»كارتر»، فإنها عكس ذلك فضلت أن يكون مهر عقد قرانها على حارس الرئيس الراحل ياسر عرفات (هو أبو الحسن سلامه، اغتاله جهاز مخابرات الكيان الصهيونيّ) مجرد كعكعة يتقاسمها رباعيّ عائليّ. ولعل أبهى أنموذج هو أنموذج» أفقر رئيس في العالم «،أيقونة اليسار،:»خوسيه موخيكا» رئيس الأوروغواي، الراحل مؤخرا.

×خوسيه موخيكا، بإيجاز:

×خوسيه موخيكا، بإيجاز: اجتع في نمط عيشه ما تفرق في غيره من بساطة وتواضع، ومن المؤشرات الدالة على أصالة معدنه أنه فضل الوفاء للفضاء القرويّ الذي عاش فيه قبل أن يترأس بلاده، على العيش في القصور الفخمة بعد أن أصبح على رأس السلطة السياسية ،بالإضافة إلى أنه فعّل اقتسام راتبه الشهريّ، ممتنا للطبقات الشعبية التي صوتت عليه في الاستحقاقات السياسية. ولم يغير سيارته البسيطة (فولكزفاكن: سيارة الشعب، وفق اللغة الألمانية)، كما احتفى بالإصلاحات الاجتماعية ولا سيما التعليم و الصحة.. لهذا و ذاك عُد أنموذج الرئاسة اليسارية، التي لم يدجنها «العم سام» ولا حلفاؤه.. فنعم الرئيس أنت ،يا موخيكا و بئس أعداء الإنسانية..!

ماي 2025

ذاك الطفل الذي كنته

عزيز الصنهاجي

ذاك الطفلُ الذي كنته،
لا يزالُ يركضُ في دهاليز الذاكرة،
يمسكُ بظلِّ الحلم
ويضحكُ للغيمِ كأنّه سرُّ الخليقة.
كان يرى العالَمَ
ككرةٍ من ضوء،
يدحرجُها صوبَ المدى
ويصنعُ منها نهاراتٍ لا تنتهي.
كان إذا بكى،
اهتزَّ المساءُ حنانًا،
وإذا ضحك،
أزهرتْ الطرقاتُ بخطاه.
ذاك الطفل...
ما زال في داخلي،
يناديني بصوتٍ منسيّ،
«تعالَ نرسم القمر بالطبشور،
ونفتح أبواب المسافاتِ بالعصافير.»
لكنّي كبرت...
نسيتُ أسماء الدمى،
وخفتُ من الأسئلة البسيطة.
صرتُ أبحث عنه
في مرايا الزمن،
وفي ندى الصباح،
وفي أول ضحكةٍ عابرة.
ذاك الطفل الذي كنته،
ما زال يحلم...
فهل أجرؤ أن أحلم مثله؟

رثاء موخيكا

عبداللطيف صردي

رنت أجراس كنائس لاهوت التحرير بعد العشاء الأخير .
نعتك زنزانتك وسيارتك القديمة المركونة في ضيعة والدك. يفوح منها عطر الزمان وان صدأت كبندقية الثوار.
يامن صمدت في وجه ليل الديكتاتوريات السرمدية .
لم تقبل ان تجثم جزمتهم على أنفاس الخليقة المكلومة.
هاهو الحزن يخيم على المرافئ وحقول الملح في سماء الوطن المفجوع برحيلك الأبدي.
خر كل الأحرار امام عربة تجر جثمانك البلوري. كرنفال منية يليق بمقامك العالي لما رثتك النائحات.
لم تحجب أسوار القصر الرئاسي رؤية الآمال والآلام شعبك. لأنك لم تتخطى أصلا عتبته.
دقت درعا بحياة الرفاه والخمول. فلا حشم ولا خدم ولا حريم ولا طهاة ولا جيش حراس عرمرم.
لم تكن خطاباتك طويلة بالإسبانية كرفيق دربك كاسترو. ظلت تنساب ببساطة كشذرات الحكمة العميقة في جدوى الحياة.

عبد النبي بوكرين:

إن ما يحتاجه الشباب المغربي اليوم هو طرح الأسئلة الحارقة والانخراط الواعي في عملية بناء صرح تنظيمي وسياسي لا يجيب على تطلعاته وفقط بل يجيب على أزمة المجتمع بأكمله

تقديم

الرفيق عبد النبي بوكرين أحد الأوجه البارزة في ساحة النضال وبالخصوص في صفوف الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب سواء في مدينة فاس حيث يقطن او مشاركته في المعارك التي تخوضها باقي المناطق، نرحب به كضيف لهذا العدد من جريدة النهج الديموقراطي، الذي خصص ملفه لقضية التشغيل وازمة العطالة ونشكره على تلبية الدعوة.

■ رؤيتكم في إطار تحليل لقضية التشغيل بالمغرب في ظل الظرفية الاقتصادية والسياسية التي تسير عليها الدولة المغربية وخضوعها المطلق للبرامج الاقتصادية الموجهة من طرف المؤسسات المالية الامبريالية

● **إن سياسة التشغيل بالمغرب على غرار مختلف السياسات يحكمها الطابع الطبقي سواء في التخطيط وكذلك في التنزيل، هكذا سنتطرق لها من خلال الزاوية الطبقية انسجاما والفهم الطبقي القائل أن من يسود اقتصاديا يسود في باقي مناحي الحياة وبتعبير أدق فالطبقة المسيطرة تقوم بالمتعين حماية لمصالحها، لذا فالتحالف الطبقي المسيطر بالمغرب المرتبط مشيميا بالإمبريالية العالمية ينصاع انصياعا مطلقا لإملاءات مؤسساتها المالية حتى يحافظ على استمراريته والفتات الذي تمنحه إياه البرجوازية العالمية.**

إن ارتفاع حجم الدين الخارجي والذي يُتوقع مع حلول 2030 ان يصل إلى حوالي 140 مليون دولار أمريكي لا يمكن تفسيره إلا بفشل البرامج الحكومية والسياسات المنتهجة في ميدان التشغيل، كما ان هذه الأرقام تؤكد وتدعم الخطاب الذي يعتبره السابحون في فلك النظام أنه خطاب سوداوي وعدمي، اذن قلت الخطاب الذي يدعوا إلى وقف النزيف وأن فتح أبواب الأسواق المغربية أمام الرساميل الأجنبية لا ينتج فائض القيمة بل هو عملية لتدوير الأزمة وتكريس للتبعية التي صارت أكثر عمقا من ذي قبل نتيجة العولمة من جهة والأزمة الإقتصادية العالمية من جهة أخرى خاصة إذا علمنا أن الرأسمالية تلد من أحشاءها أزماتها الدورية كنتيجة طبيعية للتناقض الصارخ بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة .

■ تتقاذف طبقة الشباب خريجي الجامعات والمعاهد التكوينية برامج حكومية وحزبية في كل حملة انتخابية وعود بنسب كبيرة ما هو تقييمك لهذه البرامج؟

● **إن الوعود الإنتخابية بالمغرب لا تعدوا عن كونها مباني شاهقة على أعمدة من ورق حيث صارت الحملات الإنتخابية مناسبة لإنتاج الكلام وفرصة لاستعراض فصاحة مفترى عليها، حيث لا يخجل المرشح من تقديم وعد بإنشاء شط في مدينة لا بحرية، وهو بذلك يحاول إستمالة ناخب بالكاد يؤمن قوت يومه ليرفعه لعلية القوم بلقب « السيد المستشار» أو « السيد الرئيس»، قلت حملات إنتخابية في استنساخ كاريكاتوري حيث لا تميز بين هذا السياسي وذاك إلا بذاك الرمز المطبوع على ظهر قميصه . وعود انتخابية لا تفرق بين البادية والمدينة ولا بين مدن الشمال ومدن الجنوب، الشيء الذي يؤكد على أنهم لا يبذلون مجهودا حتى في البحث عن مكتب دراسات مختلف عن خصمه السياسي فالمكتب الذي اعتمده اليميني هو نفسه ذاك الذي اعتمده المحافظ ...الخ، فما بالك بأن ينتجوا خطابا ينسجم مع روح حزبهم السياسي هذا إن كانت فيه روح .**

إن واقع المشهد السياسي بالمغرب لا يرجع لضعف الأحزاب كما يروج الخطاب الرسمي ومن يسبح في فلكه، بل مرده لانخراط هذه الأحزاب في خدمة مصالح التحالف الطبقي المسيطر مع تأمين الفتات لمريديها، لهذا نجد الشباب اليوم فاقد للثقة في العمل السياسي المؤسس لأنه يعلم مسبقا أن انخراطه لن يغير من واقع الحال شيئا، على خلاف ذلك نجد الشباب فاعل مهم بل وجوهري في شوارع المدن وساحات الجامعات .

إن ما يحتاجه الشباب المغربي اليوم هو طرح الأسئلة الحارقة والانخراط الواعي في عملية بناء صرح تنظيمي وسياسي لا يجيب على تطلعاته وفقط بل يجيب على أزمة المجتمع بأكمله، صرح بخطة عمل واضحة في التعليم كما في الصحة وفي الإقتصاد كما في التشغيل ...الخ، صرح يجعل تغيير البنى الإقتصادية أولى اهتماماته ومن البناء الثقافي والمعرفي جوهر اشتغاله ومن السلطة السياسية مبتغاه .

■ في ظل ما تقوم به الدولة من إصلاحات ومخططات ترمي إلى تراجعات وتملص الدولة من واجباتها اتجاه الشباب بشكل عام والمتمثلة في التكوين والتأهيل والتوظيف، كيف ستواجه جمعية حركة المعطلين هذه السياسة التي تكرس الهشاشة وعطالة الشباب.

● **إن ارتفاع حجم الدين الخارجي والعجز الكبير في الميزان التجاري الذي شهد ارتفاعا في الربع الأول من هذا العام إلى 16 ٪ مقارنة بالعام الماضي أي ما مجموعة 71 مليار درهم يجعل الدولة تتجه للسرعة القصوى لخصصة القطاعات الاجتماعية ورهن ما تبقى من خيرات هذا البلد لصناديق الائتمان العالمية لكي تواجه شبح الانهيار الاقتصادي المحتوم، حيث صار الحديث عن الوظيفة العمومية من العجائب السبع والاستقرار المهني من المعجزات، إن ما يقال ليس تضخيما للكلام ولا هو بسوداوية مقيتة بل الأرقام تقول أنه أكثر من 2 مليار عامل عبر العالم يشتغل في قطاع غير رسمي وأن ازيد من 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 2 دولار امريكي في اليوم. أما بالمغرب فقد فقد سوق الشغل في البادية وحدها ازيد من 159 الف منصب شغل**

وبالمتوسط بين المدينة والبادية فقد سوق الشغل ازيد من 80 الف منصب شغل على الرغم من وعود « رئيس الحكومة» بازدهار سوق الشغل مع التساقطات المطرية لكن الطبيعة أبت إلا أن تساهم في كشف ألاعيبه وتفضح وعوده الزائفة .

لقد انفضحت الدولة وانكشفت طبيعتها كأداة في يد التحالف الطبقي المسيطر وهي بذلك تفند أطروحتها البائخة والتي يا للأسف يدافع عنها حتى «مثقفينا» كأداة فوق المجتمع، حيث كلما اشتد التناقض وتطورت أزمتها لا تقف متراسا وفقط بل تهاجم الجماهير ومكتسباتها كما هو الحال عندما فصلت التكوين عن التوظيف بقطاع التعليم، وغلق مباريات الجماعات المحلية لسنوات وتفويت القطاعات الاجتماعية للخوصصة كما للتدبير المفوض وحولت مناصب الشغل القار لشركات المناولة حيث بين عشية وضحاها يجد العامل نفسه عاطلا وهكذا دواليك ...، وحسب الأرقام الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط فإن ازيد من 80٪ من الأسر تدهورت معيشتها وأزيد من 80،6 ٪ متخوفة من شبح البطالة وأن 42 ٪ اضطرت ان تعيل أسرها من مدخراتها، هذا ما يفرض اليوم أكثر من أي وقت مضى تشبيك النضال وخلق جبهات موحدة للنضال على القضايا المشتركة أهمها الشغل اعتبارا للأسباب السالفة الذكر.

■ تعمل الدولة حاليا إلى تطبيق سياسة التقشف أو ما يعرف بإعادة التقويم الهيكلي بتقليص مناصب الشغل في القطاعات الخدماتية نتيجة تفويت العديد منها إلى القطاع الخاص ولشركات المناولة مما يسمح يعمق أزمة البطالة في صفوف الشباب هل لكم خطط وبدائل من أجل التشغيل..

● **إن طبيعة الاقتصاد المغربي كاقتصاد تبعي يقوم أساسا على القطاع الخدماتي وحيث أن جل الثروة المنتجة وفائض القيمة الذي تنتجه الطبقة العاملة يستفيد منها مباشرة الرأسمال الاجنبي عبر الشركات العابرة للقارات وترحل للأسواق الأوروبية والأمريكية مما يجعل الدولة عاجزة عن تحقيق حتى الحد الأدنى من الخدمات الإجتماعية على اعتبار أن هذه الأخيرة تتطلب مصاريف مهمة يتم تحويلها لخدمة مصالح الرأسمال الطفيلي المحلي او الأجنبي بتشجيع الخوصصة...، ولأن شبكة اقتصادها أهون من بيت العنكبوت تذهب مباشرة مع أول كبوة إلى الزحف تارة باسم التطوير والانفتاح والتجديد وتارة أخرى بالصيغة المباشرة كما صرح صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات أن التعليم والصحة يحدثان ثقبا في ميزانية الدولة، وقد اتجه النظام السياسي بالمغرب للتطبيق الحرفي لتوصيات صندوق النقد والبنك «الدوليين» حيث انتشرت المصحات والمدارس الخاصة وتدهورت خدمات المستشفيات العمومية وتفاقم تسفيه المدرسة والجامعة العموميتين، كل هذا ليشرعن للدولة تفويت الخدمات للقطاع الخاص وتجميد الأجور وكذا تسريح العمال الخ ...**

أمام هذا الواقع لم تقف الحركة الجماهيرية وحركة المعطلين مكتوفة الأيدي بل فجرت معارك نضالية طاحنة من أزيلال للناظور ثم بركان وفاس ولخير نموذج الآن معركة الفرع المحلي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع قرية با محمد الذي يخوض معركة الإضراب المفتوح عن الطعام وصلت لأزيد من 25 يوما ولازالت مستمرة في تحد لقساوة الظروف ولجبروت نظام قمعي حيث لم يكتفي بالعطالة ولم يقف عند حد التجويع بل وصل الأمر القمع والاعتقال كما هو حال معتقل الجمعية الوطنية يوسف شرگي گنوني، لذا فالمطلوب الآن هو الانفتاح على العمال المطرودون وحركة الفراشة والعمال الموسميون، كما الانفتاح أكثر على الشبيبات المناضلة وتسطير برامج نضالية والدفع نحو تطويرها لما يخدم مشروع وقف تعول النظام السياسي وفرض سياسات تنسجم وطموح مسحوقي هذا الوطن الجريح .

نزاع الهند وباكستان:
تأثر بريكس والصين واستفادة أمريكا والغرب

المصطفى خياطي

في ظل التحولات الجيوسياسية الدولية التي لم تستثن أي منطقة من بؤر التوتر في العالم من الشرق الأوسط إلى أوكرانيا وجنوب ووسط آسيا إلى إفريقيا. وكما في الماضي، فإن إشعال الحروب والمواجهات العسكرية الدامية هي الوسيلة لتعطيل بروز قوة دون الأخرى أو من أجل استنزاف أخرى إما بشكل مباشر أو بخلخلة التحالفات والتقاطبات الإقليمية التي قد تؤسس لبروز وتشكل قطبية سياسية واقتصادية خصوصا بعد انهيار المعسكر الشرقي وحلف وارسو وانفراد الإمبريالية الأمريكية ب :«قيادة» العالم وجره نحو المجهول. في هذا السياق تجدد اندلاع الصراع بين الهند وباكستان الذي ستكون له تأثيرات سلبية على الصين ومجموعة بريكس (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، وذلك لعدة أسباب من بينها أن للصين تحالف استراتيجي مع باكستان، فهي

حليف رئيسي لباكستان عبر مشاريع مثل الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC)، وهو جزء من مبادرة «الحزام والطريق»؛ فأي حرب أو توتر في المنطقة يعرّض استثمارات الصين في باكستان (مثل ميناء جوادر) للخطر.

و من جهة اخرى فإن الحدود المتنازع عليها بين الهند الصين ستزداد توترا لديها نزاع حدودي مع الهند (مثل الداخ وأروناشال براديش) مما سيعطل البناء الاقتصادي والتجاري والمالي داخل مجموعة بريكس. و إذا اشتد الصراع الهندي الباكستاني، قد تستغل الصين الفرصة للضغط على الهند في جبهات أخرى.

أما عن التوازن الجيوسياسية،

فالصين لا تريد حرباً شاملة بين الهند وباكستان لأن ذلك قد يجذب الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الهند بشكل أقوى، لكنها قد تستخدم التوترات لصالحها عبر دعم باكستان سياسيا وعسكريا لإبقاء الهند مشغولة عن أي تعاون استراتيجي يعصف بالاحادية القطبية خصوصا وهي (أي الهند) تعتبر قوة ديمغرافية (مليار ونصف نسمة) ونووية كذلك.

أما تأثير الصراع على مجموعة بريكس (BRICS) فمن شأنه ان يُحدث انقساما داخليا للمجموعة، فالهَند عضو أساسي في بريكس، لكن تحالف الصين الوثيق مع باكستان يخلق توترا داخل المجموعة. و إذا تصاعد الصراع، قد تجد روسيا (العضو الآخر) نفسها في موقف محايد، مما يُضعف التنسيق بين الأعضاء.

يمكن كذلك حصول تأثير على التكامل الاقتصادي والتجاري لأن بريكس تهدف لتعزيز التعاون الاقتصادي والعملة البديلة للدولار، لكن النزاع قد يُبطئ هذه الجهود أو يعطلها أو يؤجلها إلى حين. والهند قد ترفض مبادرات صينية داخل بريكس إذا شعرت بأن بكين تدعم إسلام أباد ضدها.

و من الجانب الآخر من المني الخريطة، يمكن للغرب عموما أن يستغل هذه الانقسامات والتجاذبات بل سيعمل على تأجيجها وتعميقها، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد يحاولون استمالة الهند بعيداً عن بريكس إذا زادت حدة الخلافات وهذا يُضعف موقف المجموعة كمنافس للغرب في النظام العالمي متعدد الأقطاب.

و إذا تضررت الصين من عدم الاستقرار، في منطقتها الجغرافية قد يكلفها ذلك فقدان حليف قوي في تهييء التوازنات الدولية لمجابهة تغول النظام النيوليبرالي الغربي ومجابهة كذلك عقوبات أمريكا دون ذكر بؤرة التايوان. لكنها قد تستفيد من إضعاف الهند عبر دعم باكستان.

عموما إن مجموعة بريكس ستتأثر من الصراع الذي يهدد تماسك العلاقات بين أعضائها وخصوصا المؤسسين ، خاصة إذا تحولت الهند نحو الغرب بسبب التوتر مع الصين،لأنه كما يُقال «السياسة مصالح». أما السيناريو الأسوأ، فهو ان تتحول المواجهة إلى حرب شاملة، حيث ستنقسم بريكس بين مؤيد للهند (مثل روسيا المحايدة) ومؤيد لباكستان (الصين).

باختصار، فإن الصراع الهندي الباكستاني مضر للصين وبريكس لأنه يزيد الانقسامات ويعيق التكامل الاقتصادي، لكن الصين قد تستخدمه كورقة ضغط ضد الهند في لعبة جيوسياسية أوسع. تستفيد منه الولايات المتحدة الأمريكية ولو ظرفيا.

حدث الأسبوع

قانون الصمت:
شرعنة الفساد وتكميم المجتمع المدني
(حول منع الجمعيات من التبليغ عن الفساد)

ابو علي بلمزيان

في زمن يُفترض أن يكون عنوانه العريض هو ربط المسؤولية بالمحاسبة، نجد أنفسنا أمام مشهد عبثي يعيد إنتاج منطق التحكم والنزوع الاستبدادي، ولكن هذه المرة بواجهة قانونية تجمل القبح وتعقلن الفساد، وتعطي له صك المشروعية باسم التنظيم والتقنين. الوزير المكلف بقطاع العدل، ومن موقعه في قلب السلطة التنفيذية، أقدم على تمرير نص قانوني لا يمكن وصفه إلا بكونه اعتداء سافرا على أحد المكاسب النضالية التي راكمها المجتمع المغربي طيلة عقود من الصراع المدني والسياسي ضد منطق الإفلات من العقاب. فباسم القانون، يتم اليوم إلغاء الدور الحيوي لجمعيات المجتمع المدني في فضح الفساد ومساءلة المؤسسات، وهو ما يشكل انقلابا ناعما على كل التوجهات التي تم التوافق حولها وطنيا ودوليا في مسألة محاربة الفساد.

ما معنى أن يتم تحييد المجتمع المدني من معركة مواجهة الفساد؟ أليس ذلك إفراغا للمضمون الديمقراطي الذي طالما ادعت السلطة أنها تسعى لترسيخه؟ كيف يمكن تفسير هذه الخطوة في ظل وجود خطب رسمية وشبه يومية تتغنى بضرورة إشراك الفاعلين المدنيين في مراقبة السياسات العمومية؟ أليس هذا القانون نكوصا واضحا وانحرافا خطيرا نحو تكبيل المجتمع وتحجيم قدرته على المراقبة والتأثير؟ أليست هذه الخطوة دليلا آخر على أن ما يُمنح تحت الضغط الشعبي يُسحب في غفلة من الزمن السياسي؟

التشريعات التي تُقنن وظيفة التبليغ عن الفساد يجب أن تُبنى على أساس توسيع دوائر المشاركة، لا على منطق الانغلاق والتضييق. لكن ما نشهده اليوم هو تجريم مبطن لدور الفاعل المدني، وخلق لمعادلة مختلة تجعل من السلطة حَكما وخصما في آن واحد. يتم بذلك سحب البساط من تحت أقدام الجمعيات الحقوقية والميدانية التي راكمت تجربة كبيرة في فضح مظاهر الفساد داخل المؤسسات المنتخبة والمرفقية. والأخطر من ذلك، أن هذا القانون يُفهم كرسالة سياسية واضحة مفادها أن أي تدخل خارج الدوائر الرسمية في تتبع ملفات الفساد يُعد تعدياً على "اختصاصات الدولة"، وأن زمن الرقابة الشعبية قد انتهى.

هنا بالضبط يظهر جوهر المشروع المضاد للديمقراطية، القائم على اختزال السياسة في مشهد انتخابي موسمي، وتحويل الديمقراطية إلى واجهة لا وظيفة لها سوى تجميل البنية السلطوية التي لا تزال ترفض المحاسبة الفعلية. ومن تم، يصبح المجتمع المدني مزعجاً، لأنه يفضح التواطؤات ويقلب المعادلات، ولأنه يُمارس سلطة رمزية موازية تشوش على سردية الطهرانية التي يُروج لها مسؤولو المؤسسات المنتخبة.

إن ما تم فرضه تحت قبة البرلمان ليس قانونا، بل هو تعبير قانوني عن نزعة سلطوية، تلبس نفسها لبوس الحداثة القانونية، بينما هي في العمق تعبير عن انزعاج السلطة من اليقظة الشعبية، وخوفها من أن يتحول المجتمع المدني إلى قوة قادرة على مساءلة مراكز القرار المحلي والوطني. ولعل أخطر ما في هذا المسار هو محاولته ضرب ما تبقى من ثقة المواطن في جدوى التبليغ، وفي إمكانيات التغيير من الداخل. فحين يُغيب المواطن عن أدوات الرقابة، يُدفع بشكل موضوعي نحو العزوف، واللامبالاة، أو نحو الانفجار.

أي سياسة تلك التي تدعي محاربة الفساد وتقصي أهم حلفائها الطبيعيين في هذه المعركة؟ وأي صدقية تبقى للمؤسسات حين يتم تحصينها ضد المراقبة المدنية؟ إن ما يحصل ليس فقط انحرافاً عن التوجهات الرسمية نفسها التي طالما أكدت على مركزية الدور المجتمعي في التنمية ومراقبة السياسات، بل هو ضرب صارخ لالتزامات الدولة المغربية في الاتفاقيات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تنص بصراحة على ضرورة إشراك الفاعلين غير الحكوميين في تتبع ورصد الفساد.

تُختزل العملية السياسية في حقل ضيق من التحكم، حيث يُعاد رسم خريطة الشرعية وفق منطق الولاء والخضوع، لا المشاركة والنقد. يُعاد ترتيب أدوار المؤسسات بشكل يجعل من المنتخبين المحصنين ضد النقد، ويحوّل أجهزة الرقابة إلى أداة لتصفية الحسابات لا لضمان الشفافية. في هذا السياق، لا يمكن فهم القانون الجديد إلا كتجلي صارخ لهذا الانحراف البنيوي، الذي يحوّل الدولة من حامية للحقوق إلى راعية للسكوت الجماعي.

السكوت الذي يُراد فرضه بالقانون ليس بريئا. إنه جزء من منظومة تُدرك جيدا أن الفساد هو موردها السياسي، وأن شفافيته تفضح بنيتها العميقة. لذا، تعمل على ترسيخ ثقافة التعتيم باسم التنظيم، وتُقصي منابر التبليغ الجماعي عن الفساد لأنها تُهدد مصالح شبكات الريع. وما يُخشى منه، أن تتحول هذه القوانين إلى نقطة تحول تؤسس لمرحلة جديدة من تكميم الأصوات، وتخوين المراقبين، وشرعنة الفساد بصيغة قانونية.

إن النضال ضد هذه الردة القانونية لا يجب أن يكون نخبوياً أو موسمياً، بل معركة طويلة النفس، يتداخل فيها السياسي بالقانوني، ويتطلب إعادة بناء التحالفات الاجتماعية والحقوقية حول مشروع واضح للمساءلة الشعبية. فالقانون الذي يحاصر الفاعل المدني هو قانون يحاصر المجتمع، ويمنح الشرعية الكاملة لمؤسسات عارية من أي مساءلة، ومحصنة ضد صوت الناس. وإن السكوت عن هذه الردة هو تواطؤ مباشر مع منطق الإفلات من العقاب، ومنطق القهر السياسي المغلف بالشرعية الدستورية.